الفصل الثالث

المباحث النحوية وسماتها العامة فى تفسير البيضاوى

يتميَّز البحث النحوى عند البيضاوى فى تفسيره باتخاذ وجهة خاصة تتفق وهدفه الأصيل من كتابه، وهو تفسير آى الكتاب الكريم، وشرح ما يتضمنه من شريف الألفاظ، وما يحتويه من جليل المعانى، وبيان ما فى تراكيبه من إعجاز، وذلك بالبحث فى مواقع الألفاظ والتراكيب من الإعراب، وما تحتمله هذه وتلك من الأوجه الإعرابية المختلفة، وما يترتب على ذلك من وجوه المعانى وتعددها فى الآية الواحدة؛ بما يكشف عن أسرارها وخفاياها. وتستضىء بذلك كل زواياها، فيتجلى ما فيها من إعجاز باهر يستثير فكر العقول ويحرك ما يستكنُّ فى أعماق الوجدان من شعور.

ونحاول فى هذا الفصل أن نعرض ما يكفى من المباحث النحوية التى تناولها البيضاوى فى تفسيره لإبراز ما قام به من جهد نحوى طوَّعه فى خدمة تفسير معانى الكتاب العزيز، مع العمل على الكشف عن منهجه وأبرز سماته فى تلك المباحث:

(1) وضعه النحو فى خدمة التفسير :

إن الجهود النحوية التى بذلها البيضاوى فى تفسيره لم تكن لذاتها بطبيعة الحال، فكتابه هذا لا يبحث فى علم النحو المجرد، وإنما هو فى كتابه – هذا – مفسِّر أولاً وآخرًا، وكل ما يبحث فيه من علوم شرعية ولغوية وغيرها، ومن بينها علم النحو، إنما هو للاستعانة بها فى كشف غوامض الألفاظ وخفى المعانى، وما تضمنته من عقائد وأحكام وفضائل وآداب وقصص وعظات، وغير ذلك.

ولذلك فإن البيضاوى قد بذل جهدًا كبيرًا فى توظيف ما ساقه من المباحث النحوية فى هذا الكتاب لتحقيق تلك الأهداف الجليلة – وهذه نماذج من بحوثه النحوية التى يتضح منها ما أشرنا إليه :

أ) فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:5] يقول البيضاوى: «... أى ولو ثبت صبرهم وانتظارهم حتى تخرج إليهم، فإن (أنّ) وإن دلَّت بما فى حيزها على المصدر دلَّت بنفسها على الثبوت، ولذلك وجب إضمار

الفعل، و(حتى) تفيد أن الصبر ينبغى أن يكون مغيا بخروجه، فإن (حتى) مختصة بغاية الشىء فى نفسه، ولذلك تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، ولا تقول: حتى نصفها، بخلاف (إلى) فإنها عامة»[1]. فقد وجه المفهوم النحوى لكلّ من (أنّ) و(حتى) للكشف عن المعنى المقصود من الآية الكريمة، فإن صبر هؤلاء يجب أن يثبُت وأن يستمر إلى أن يخرج الرسول صلوات الله وسلامه عليه إليهم[2].

ب) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: 228]، يقول البيضاوى: «... (يتربصن) خبر بمعنى الأمر، وتغير العبارة للتأكيد والإشعار بأنه مما يجب أن يسارع إلى امتثاله، وكأن المخاطب قصد أن يمتثل الأمر فيخبر عنه، كقولك فى الدعاء: رحمك الله، وبناؤه على المبتدأ يزيده فضل تأكيد...»[3]. فقد جعل للجملة الفعلية الخبرية معنى إنشائيًّا يدعو إلى الامتثال بما جاء بها، فأخبر عنه المولى كأنه حاصل، وأن نظم الكلام على صورة الجملة الاسمية قد أكَّد الخبر فجعله واجب التنفيذ[4].

جـ) وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: 25] يقول: «... (وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات) عطف على الجملة السابقة[5]، والمقصود عطف حال مَنْ آمن بالقرآن العظيم ووصف ثوابه، على

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 415.

(2) يُشير سيبويه إلى ما فى (إنّ) و(أن) من معنى الثبوت والتوكيد [انظر: سيبويه 4/ 233]، كما يُشير إلى الاختلاف بين (حتى) و(إلى) فى معنى انتهاء الغاية [انظر: سيبويه 4/ 231، 3/ 21 – 22، وانظر: جمل الزَّجَّاجى؛ ص51، اللمع؛ ص124، الكشاف 4/ 559، المفصل؛ ص 293 وغيرها].

(3) انظر: الأنوار 1/ 121.

(4) يذكر الفخر الرازى: أن التعبير بالخبر يجعل الأمر حاصلاً ولو لم تقصده المرأة، بخلاف التعبير بصيغة الأمر؛ فإنه يقتضى ضرورة القصد والاعتبار لتحصيله [انظر: مفاتيح الغيب 2/ 372 – 373].. ويذكر صاحب دلائل الإعجاز أن قولك: زيد فعل؛ فيه من التأكيد والقوة ما لا يُفيده قولك: فعل زيد [انظر: دلائل الإعجاز؛ ص112، وانظر: الكشاف 1/ 365، التبيان 1/ 180، إعراب القرآن؛ المنسوب للزَّجَّاج 3/ 822، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 313 وغيرها].

(5) وهى قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:24].

حال من كَفَرَ به وكيفية عقابه، على ما جرت به العادة الإلهية من أن يشفع الترغيب بالترهيب، تنشيطًا لاكتساب ما ينجى، وتثبيطًا عن اقتراف ما يردى لا عطف الفعل نفسه، حتى يجب أن يطلب له ما يشاكله من أمر أو نهى فيعطف عليه، أو على (فاتقوا) لأنهم إذا لم يأتوا بما يُعارضه بعد التحدى ظَهَرَ إعجازه. وإذا ظَهَرَ ذلك فمن كَفَرَ به استوجب العقاب، وَمَنْ آمن به استحق الثواب، وذلك يستدعى أن يُخوِّف هؤلاء، ويُبشِّر هؤلاء» [1]. فالعطف – كما يذكر – ليس عطف فعل على آخر، وإنما هو عطف جملة على جملة، لبيان ما تضمنته كلّ منهما من حالة المؤمنين أو الكافرين، وما اكتسب كلّ منهم من إيمان أو كُفر، وما أُعد لكلّ منهم من ثواب أو عقاب، وليس من عطف الفعل على فعل مشاكل له فى الجملة السابقة وإلَّا ضاع معنى عجزهم وظهور إعجاز القرآن الكريم فى ثنايا الجملة، ولخفى ما ترتب على ذلك مِنْ عقاب مَنْ كَفَرَ وإثابة مَنْ آمن به، فالنحو – كما رأيت يظهر ما خفى من المعانى، ويكشف عمَّا دقَّ منها[2].

د) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: 285] يقول: «.. (والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) لا يخلو من أن يعطف (المؤمنون) على (الرسول) فيكون الضمير الذى ينوب عنه التنوين راجعًا إلى الرسول والمؤمنين، أو يجعل مبتدأ، فيكون الضمير للمؤمنين، وباعتباره يصح وقوع (كل) يخبره خبر المبتدأ، ويكون إفراد الرسول بالحُكم إمَّا للتعظيم، أو لأن إيمانه عن مشاهدة وعيان

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 40 – 41.

(2) ويُجيز الفخر الرازى عطف (بشِّر) على (فاتقوا) كقولك: يا بنى تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشِّر يا فلان بنى أسد بإحسانى إليهم... أو أنه معطوف على (أُعِدَّت) على قراءة (بُشّر) بالبناء للمجهول [انظر: مفاتيح الغيب 1/ 527، وانظر: الكشاف 1/ 253 – 245].. ويخالف (الشريف الجرجانى) من عطف (فاتقوا)؛ إذ هو عطف على جواب الشرط السابق فالتقدير: فإن لم تفعلوا فبشِّر الذين آمنوا... فهو يرى ألا ارتباط بينهما [انظر: حاشية الشريف الجرجانى على الكشاف بهامشه 1/ 254]. وأحسبُ أن البيضاوى قد أوضح ما بينهما من ارتباط.

وإيمانهم عن نظر واستدلال...» [1]. فقد أتاح النحو للمفسِّر أوجهًا عديدة من المعنى، بناء على توجيه الضمير الذى ناب عنه التنوين فى لفظة (كل)؛ أى كلّ منهم، فقد يرجع إلى الرسول والمؤمنين، وقد يرجع إلى المؤمنين وحدهم، فيكون إفراد الرسول بالحُكم إمَّا للتعظيم، وإما لاختلاف منطلق إيمانه عن منطلق إيمانهم - كما بيَّن البيضاوى -[2].

هـ) وحين يعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [الكهف: 22]، يقول البيضاوى: «... (ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم) إنما قاله المسلمون بإخبار الرسول لهم عن جبريل عليهما الصلاة والسلام، وإيحاء الله تعالى إليه بأن قال (قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلّا قليل)، وأتبع الأولين قوله (رجمًا بالغيب)، وبأن أثبت العلم بهم لطائفة بعد ما حصر أقوال الطوائف فى الثلاثة المذكورة، فإنَّ عدم إيراد رابع فى نحو هذا المحل دليل العدم مع أنَّ الأصل ينفيه، ثم رد الأولين بأن أتبعهما قوله (رجمًا بالغيب) ليتعين الثالث، وبأن أدخل فيه الواو على الجملة الواقعة صفة للنكرة تشبيهًا لها بالواقعة حالاً من المعرفة، لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت» [3]. فقد أثبت القول الثالث فى عدد أصحاب الكهف بالمنطق وقرائن الآية أولاً، ثم أكَّد هذه الحقيقة بطريق النحو، بأن ذكر أن الواو الداخلة على الصفة مشبهة واو الحال لتأكيد التصاق الصفة بالموصوف، وأن اتصافه بها من الأمور الثابتة[4].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 146.

(2) ولم يُشر الزَّمخشرى إلى ما يقتضيه الوجه الثانى من المعانى [انظر: الكشاف 1/ 407].. وجعل العكبرى إفراد الضمير فى (آمن) اعتبارًا للفظ (الرسول) [انظر: التبيان 1/ 233 – 234، وانظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 351].. واكتفى ابن كثير بوجه العطف فقط [انظر: تفسير ابن كثير 1/ 343].

(3) انظر: الأنوار 2/ 8.

(4) يذكر العكبرى: أن الجملة إن وقعت صفة للنكرة جاز أن تدخلها الواو، وأن هذا هو الصحيح فى (وثامنهم).. ثم حكى: أنه قد قيل: إنها للاستئناف للدلالة على أن ما بعدها مستأنف حق وليس =

و) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: 63] يقول البيضاوى: «... (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء) استفهام تقريرى، ولذلك رفع (فتصبح الأرض مخضرَّة) عطف على (أنزل)، إذ لو نصب جوابًا لدل على نفى الاخضرار، كما فى قولك: ألم تر أنى جئتك فتُكرمنى... والمقصود إثباته، وإنما عدل به عن صيغة الماضى للدلالة على بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان» [1]. فقواعد النحو تجيز كون الفاء سببية وأن تكون عاطفة، فجعلها عاطفة يثبت الاخضرار للأرض، وجعلها سببية يجعله غير ثابت، وإن كان الاستفهام التقريرى ينفى سببية الفاء وجوابية الفعل بعدها[2].

= من جنس المقول برجم الظنون [انظر: التبيان 2/ 842].. ويحكى أبو جعفر النحاس فى دخول الواو هنا وجهين؛ أولهما: أن دخولها كخروجها، ثانيهما: أن دخولها هنا دليل تمام القصة وانقطاع الكلام، وأن المعنى عليه أن الله تعالى أخبر بما يقولون ثم أتى بحقيقة الأمر فقال: (وثامنهم كلبهم) [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 452-453].. ويذكر الزَّجَّاج: أن الواو هنا عاطفة وأن ثبوتها هنا دليل على حذفها من الجملتين السابقتين، وإنما حُذفت فيهما لأنهما ليستا صفتين ولا حالين ولا خبرين، وإنما هما فى تقدير العطف على جملتين قبلهما [انظر: إعراب القرآن؛ المنسوب إلى الزَّجَّاج 3/ 803].. ويذكر ابن هشام: أن الواو عاطفة والتقدير: هم سبعة وثامنهم كلبهم، وقد تكون واو الحال فى تقدير هؤلاء سبعة وثامنهم كلبهم، لتكون الإشارة عاملة فى الحال [انظر: مغنى اللبيب 2/ 35-36].. ويذكر المرادى قول الزَّمخشرى الذى نقل عنه: أن الواو هنا لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف بأن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحاة [انظر: الجنى الدانى؛ ص168-169، انظر: الكشاف 2/ 478-479].

(1) انظر: الأنوار 2/ 95.

(2) يمنع العكبرى نصب (تصبح) على أنه جواب؛ إذ الاستفهام قبله بمعنى الخبر، أى قد رأيت فلا يكون له جواب، فضلاً عن انتفاء السببية؛ إذ رؤية نزول الماء لا تسبب خضرة الأرض [انظر: التبيان 2/ 947، وانظر: معانى القرآن؛ للفراء 2/ 229، إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 105]. ويحكى سيبويه عن الخليل: أن (الم تر) فى الآية الكريمة واجب؛ أى إثبات كأنك قلت: ألم تسمع أن الله أنزل من السماء ماء... فكان كذا وكذا [انظر: سيبويه 3/ 40، وانظر: أصول ابن السراج 2/ 154، 179].

ز) وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [فاطر: 3] فإنه يقول: «... هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض لا إله إلا هو فأنى تؤفكون) فمن أى وجه تُصرفون عن التوحيد إلى إشراك غيره به، ورفع (غير) للعمل على محل (مِنْ خالق) بأنه وصف أو بدل، فإن الاستفهام بمعنى النفى، أو لأنه فاعل (خالق)، وجرّه حمزة والكسائى حملاً على لفظه، وقد نصب على الاستثناء، و(يرزقكم) صفة لـ (خالق)، أو استئناف مفسر له، أو كلام مبتدأ، وعلى الأخير يكون إطلاق (هل مِنْ خالق) مانعًا من إطلاقه على غير الله» [1]. ففى (غير) ثلاثة أوجه إعرابية جائزة الرفع: إما على أنه صفة أو بدل من محل (خالق) المجرور لفظًا، فتكون جملة (يرزقكم) خبر المبتدأ الذى هو (خالق) ويكون المعنى: ليس من خالق غير الله يرزقكم.. وإمَّا أن يرفع (غير) على أنه فاعل (خالق)، وتكون جملة (يرزقكم) استئناف أو بدل من الجملة الأولى، ويكون المعنى: هل يخلق غير الله يرزقكم.. ويجوز أن يجر (غير) حملاً على لفظ (خالق)، فيكون المعنى مثل الأول، ويجوز نصب (غير) على الاستثناء، وعندئذ يجوز فى جملة (يرزقكم) أن تكون صفة لـ (خالق) أو استئنافًا مفسرًا لجملة الاستثناء أو استئنافًا لا صلة له بما سبق، وعلى هذا الوجه فقد قصر وصف الخلق على الله عَزَّ وَجَلَّ دون سواه، وما أكثر ما يثرى النحو كتب التفسير بوجوه من المعانى الدقيقة[2].

ح) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [الحج: 57] يقول البيضاوى: «وإدخال الفاء فى خبر الثانى دون الأول[3] تنبيه على إن إثابة المؤمنين بالجنات تفضُّل من الله تعالى، وأن عقاب الكافرين مسبب عن أعمالهم، فلذلك قال (لهم

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 268.

(2) انظر فى هذه الأوجه الإعرابية: معانى القرآن؛ للفراء 2/ 366، إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 360، الكشاف 3/ 299، إعراب القراءات؛ لابن خالويه 2/ 224، التبيان؛ للعكبرى 2/ 1072 – 1073.

(3) يعنى قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [الحج:56].

عذاب)، ولم يقل: هم فى عذاب» [1]. فالفاء الداخلة على الموصول المشبه للشرط فى إفادة العموم تُشبه الفاء الجزائية الداخلة على جواب الشرط؛ كقولك: من يأتينى فله درهم... واستنادًا إلى هذه القاعدة النحوية وجَّه البيضاوى معنى الآية، فخرج منها بما ذكره من أن إثابة المؤمنين تفضُّل منه تعالى عليهم... بخلاف عقاب الكافرين المكذبين فهو مسبب عن أعمالهم تسبُّب الجواب عن الشرط[2].

ط) وحين يفسِّر قوله جَلَّ وعلا: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الروم: 10] يقول ما نصه: «... (أن كذبوا بآيات الله وكانوا بها يستهزئون) علة أو بدل أو عطف بيان لـ (السوآى)، أو خبر كان، و(السوآى) مصدر (أساءوا) أو مفعوله ثم كان عاقبة الذين اقترفوا الخطيئة أنْ طبع الله على قلوبهم حتى كذَّبوا بآيات الله واستهزءوا بها، ويجوز أن تكون (السوآى) صلة الفعل، و(أن كذبوا) تابعها، والخبر محذوف للإيهام والتهويل، وأن تكون (أنْ) مفسرة لأن الإساءة إذا كانت مفسّرة بالتكذيب والاستهزاء كانت متضمنة معنى القول»[3]. فقد أجاز فى المصدر المؤول (أن كذبوا) أربعة أوجه إعرابية مختلفة، ثم فسَّر معنى الآية استنادًا إليها، ثم ذكر لها موقعًا إعرابيًّا مع حذف خبر (كان) لتذهب فيه النفس كل مذهب، ثم وجَّه معنى الآية توجيهًا جديدًا بافتراض أن تكون (أن) فى الآية مفسرة لِمَا فى التكذيب والاستهزاء من معنى القول، وهو وجه لا أراه بعيدًا، وإن لم يقل به أكثرهم[4].

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 94.

(2) يعلل سيبويه مثل ذلك بقوله: لأن قوله: الذى يأتينى فله درهم، فى معنى الجزاء، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر (الجزاء) [سيبويه 1/ 139 – 140، وانظر: الكشاف 3/ 20، التبيان 2/ 946]. ويذكر ابن هشام أن هذه الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وأن عدم دخولها يحتمل وقوع الخبر وعدمه [انظر: مغنى اللبيب 1/ 141]. ويذكر المرادى أن هذه الفاء تفيد التخصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقًا بغيرها [انظر: الجنى الدانى؛ ص70].

(3) انظر: الأنوار 2/ 217.

(4) ذكر تفسير الآية الكريمة غير واحد من المفسرين؛ وأشار أكثرهم إلى ما ذكره البيضاوى من الأوجه الإعرابية ، إلَّا قوله : بأن (أنْ) فى الآية مفسرة [وانظر فى ذلك : إعراب القرآن ؛ = =

ى) وفى تفسيره قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهِۖ وَسَآءَ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ حِمۡلٗا﴾ [طه: 101] يقول البيضاوى: (... (وساء لهم يوم القيامة حِملا) أى بئس لهم، ففيه ضمير مُبهم يفسره (حِمْلا)، والمخصوص بالذَّم محذوف؛ أى ساء حِملاً وزرهم، واللام فى (لهم) للبيان، كما فى ﴿هَيۡتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، ولو جعلت (ساء) بمعنى أحزن، والضمير الذى فيه للوزر أشكل أمر اللام ونصب (حِملا) ولم يفد مزيد معنى» [1]. فهو بعد أن أعرب الآية على وجهها الصحيح نبَّه إلى وجه غير جائز قد يقع فيه من لا ينتبه، وهو أن يجعل (ساء) بمعنى أحزن، وأن يجعل فاعله ضميرًا عائدًا على الوزر، إذ يوقع ذلك فى إشكالين: إعراب اللام؛ لأنها عندئذٍ تكون داخلة على المفعول به، وإعراب (حِملا)؛ إذ ليس قبله ضمير مبهم يحتاج إلى تفسير، فلا يجوز إعرابه تمييزًا ولا غيره، وفوق ذلك كله فلن يستفيد القارئ من هذا الوجه معنى زائدًا يستحق أن يتجشم لأجله كل هذا العناء[2].

للنحاس 3/ 266، التبيان؛ للعكبرى 2/ 1037 – 1038، تفسير القرطبى 14/ 13]. ولم يجعل (أنْ) مفسرة قبل البيضاوى سوى الزَّمخشرى [انظر: الكشاف 3/ 216، وانظر: مغنى اللبيب 1/ 28 وما بعدها، الجنى الدانى؛ ص 220 – 221].

(1) انظر: الأنوار 2/ 57.

(2) انظر: التبيان؛ للعكبرى 2/ 904، إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 58، الكشاف؛ للزَّمخشرى 2/ 552، تفسير ابن كثير 3/ 161.

2) بحثه فى وجوه نحوية ومعنوية دقيقة :

مما يتميَّز به البيضاوى فى مباحثه النحوية فى تفسيره دقة التفكير وعُمق التأمل فى آيات الكتاب الكريم، مستعينًا فى ذلك بمعارفه الواسعة وعلومه المتعددة، فإذا تأمل الآيات الكريمة بعين النحوى تكشَّفت أمامه دقائق من المعانى وخفايا من الأوجه الإعرابية لا يفطن إليها إلَّا ذو عقل متبصِّر، ولا يهتدى إليها إلَّا ذو قلب شديد التعلق بالقرآن الكريم - ومن أمثلة ذلك:

أ) عند تفسيره قوله عَزَّ وعلا: ﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ [الزخرف: 12] يقول البيضاوى: «... (وجعل لكم من الفُلك والأنعام ما تركبون) ما تركبونه على تغليب المتعدى بنفسه على المتعدى بغيره، إذ يُقال: ركبت الدابة، وركبت فى السفينة، أو المخلوق للركوب على المصنوع له، أو الغالب على النادر» [1]. فقد قادته فطنته إلى أن استعمال الفعل (تركبون) مع الفُلك والأنعام ليس تغليبًا للفعل المتعدى بنفسه على المتعدى بغيره فحسب، إنما هو تغليب شامل لتغليب المخلوق للركوب على المصنوع له، وتغليب لِمَا هو غالب على ما هو نادر، فالمزاوجة بين القاعدة النحوية والمعنى لا تتأتى إلَّا بعد تبصُّر وتفكُّر وتفطُّن [2].

ب) وفى تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: 23] يقول: «... (مثل ما أنكم تنطقون) أى مثل نطقكم، كما لا شك لكم فى أنكم تنطقون، ينبغى ألا تشكُّوا فى تحقق ذلك، ونصبه على الحال من المستكن فى (الحق) والوصف لمصدر محذوف؛ أى إنه لحق حقًّا مثل نطقكم، وقيل: إنه مبنى على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، وهو (ما) إن كانت بمعنى شىء (أنْ) بما فى حيزها إن جعلت زائدة، ومحله الرفع على أنه صفة (لحق)؛

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 369.

(2) أشار أبو جعفر النحاس: إلى أن (ما) إن جُعلت موصولة فالعائد محذوف لطول الصلة، وأجاز تقديره: مذكَّرًا على لفظ (ما) وتأنيثه على إرادة الجماعة... فإن جُعلت (ما) مصدرية فلا حاجة إلى التقدير [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 4/ 100]. واكتفى الزَّمخشرى بالإشارة إلى تغليب الفعل المتعدى بنفسه لقوته [انظر: الكشاف 3/ 479]؛ فالعلة عند الزَّمخشرى نحوية فقط.

ويؤيده قراءة حمزة والكسائى وأبى بكر بالرفع» [1]. فليس يلازم جعل (مثل) مبنية، فقد تكون معربة على الأصل؛ إمَّا على الحال، وإما على الصفة - كما قدَّر البيضاوى -[2].

جـ) وفى تفسيره قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ ۖ وَزَوَّجْنَـٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الطور: 20]، يقول: «... (وزوَّجناهم بحور عين) الباء لِمَا فى التزويج من معنى الوصل والإلصاق، أو للسببية؛ إذ المعنى: صيَّرناهم أزواجًا بسببهن، أو ما فى التزويج من معنى الإلصاق والقرن، ولذلك عطف ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[الطور:21] [3] على (حور) أى قرنَّاهم بأزواج حور ورفقاء مؤمنين» [4]. فقد علَّل اختيار الباء لتعدية الفعل (زوَّج) بها بأن الباء فيها من معانى الوصل والإلصاق والسببية والقرن ما جعلها أولى وأدق الحروف لهذا الموضع دون سواها[5]. وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقًا من مقدرة البيضاوى على المزاوجة بين الفكرة النحوية والمعنى السياقى للآيات التى يفسرها.

د) وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 429.

(2) حكى سيبويه فيها البناء لإضافتها إلى غير متمكن، وكذا إعرابها بالنصب أو بالرفع على جعل(ما) زائدة [انظر: سيبويه 3/ 140].. وأجاز الفراء فيها النصب بأنها كانت فى الأصل: كمثل، ثم حُذفت الكاف فنصب (مثل) [انظر: معانى الفراء 3/ 85].. وأجاز العكبرى بناءها وإعرابها منصوبة على الحال أو غير المفعول بأعنى مضمرًا أو الرفع صفة حق أو خبر ثان لأن [انظر: التبيان 2/ 1180 – 1181، الكشاف 4/ 17].

(3) يعنى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور:21].

(4) انظر: الأنوار 2/ 434.

(5) لم يُشر الزَّمخشرى إلى معنى الباء فى (بحور) إلَّا أنه فسرها على معنى: قرناهم بالحور وبالذين آمنوا [انظر: الكشاف 4/ 24].. وهو ما ذكره أبو جعفر النحاس [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 4/ 255 – 256].. وذكر سيبويه: أن الأصل فى معانى الباء الإلصاق [انظر: سيبويه 4/ 217].. ويذكر المرادى قول سيبويه السابق ثم يُبيِّن أن الإلصاق حقيقى ومجازى؛ فالأول كقولك: أمسكت بالقلم، والثانى كقولك: مررت بزيد [انظر: الجنى الدانى؛ ص36 – 37، وانظر: مغنى اللبيب 1/ 95 وما بعدها، واللسان (يا)]. وفسَّر صاحب اللسان قوله تعالى: (وزوجناهم بحور عين) بمعنى: قرناهم بهن [اللسان – زوج].

[الواقعة: 47-48] يقول البيضاوى: «... كُرِّرت الهمزة للدلالة على إنكار البعث مطلقًا، وخصوصًا فى هذا الوقت، كما دخلت العاطفة فى قوله: (أوآباؤنا الأولون) للدلالة على أن ذلك أشد إنكارًا فى حقهم، لتقادم زمانهم، وللفصل بها حسن العطف على المستكن فى (لمبعوثون) [1]، فالهمزة للإنكار، وتكرارها أشد إنكارًا وللمبالغة فيه كرَّرها مع الآباء لتقادم عهدهم، والهمزة هى المسوِّغ لعطف الظاهر على المضمر»[2].

هـ) وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: 14] يقول البيضاوى: «...(علمت نفس ما أُحضرت) جواب (إذا) [3]، وإنما صح والمذكور فى سياقها اثنتا عشرة خصلة: ست منها فى مبادئ قيام الساعة قبل فناء الدنيا، وست بعدها؛ لأن المراد زمان متسع شامل لها ولمجازاة النفوس على أعمالها»[4]. فقد فطن إلى أن الزمان الواحد له مستوياته ودرجاته؛ فالمستقبل يتسع ليشمل ما قبل فناء الدنيا، وساعة فنائها، وما يلى ذلك الفناء من مجازاة العباد على أعمالهم، وذلك كله داخل فى حيز (إذا) التى هى ظرف لما يستقبل من الزمان على إطلاقه[5].

وما هذه الأمثلة المذكورة هنا إلا لمحات تكشف عن ذكاء البيضاوى وفطنته، وعُمق إدراكه لمعانى ما يفسِّره من آيات الكتاب العزيز مع صغر حجم تفسيره ووجازته.

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 461.

(2) اكتفى الزَّمخشرى بالقول بأن الفصل بالهمزة أجاز عطف الظاهر على المضمر [انظر: الكشاف 4/ 55].. واقتصر النحاس على أن المعطوف عليه قد يكون موضع اسم (إن)، أو الضمير المستتر فى (لمبعوثون) [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 4/ 335].. وقد ذكر سيبويه قُبح العطف بغير فاصل فى قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة:35، الأعراف:19] [انظر: سيبويه 1/ 247]. أما تكرار الهمزة وأثره فى توضيح معنى إنكار البعث فلم يُشر إليه أحدهم.

(3) يعنى فى قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ وما عطف عليه [التكوير: 1 – 13].

(4) انظر: الأنوار 2/ 573.

(5) اقتصر الزَّمخشرى على ذكر الخصال الاثنتا عشرة، وأن (علمت) هو عامل النصب فى (إذا الشمس كُوِّرت) وما عطف عليه [انظر: الكشاف 4/ 223].. وهو ما ذكره غير واحد من معربى القرآن ومفسريه [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 5/ 159، التبيان؛ للعكبرى 2/ 1273، تفسير القرطبى 19/ 225].. ويقول سيبويه: وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر [انظر: سيبويه 4/ 232، وانظر: الجنى الدانى؛ ص367 وما بعدها، واللسان (إذا)]. ولم أجد أحدًا ممن اطَّلعت على كتبهم تعرض لمستويات الزمان المستقبل الداخل فى حيز (إذا)، وهو – فى رأيى – أمرٌ يُحسب للبيضاوى لا عليه.

3 – تعليله للأحكام النحوية الواردة بتفسيره :

إن من يتأمل تفسير البيضاوى ليجد أنه حين يتناول مسألة نحوية اقتضاها تفسيره للآيات؛ فإنه يحرص – فى أغلب الأحيان – على تعليل ما يذكره من الأحكام النحوية، وقد يكون هذا التعليل نحويًّا، وقد يكون معنويًّا، وقد يجمع بينهما؛ فلا يترك القارئ إلَّا وقد ذكر له علة ما ساقه إليه من أحكام.

(أ) ما جاء فيه التعليل نحويًّا :

1) عند تفسيره قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 7] يقول البيضاوى: «بدل من (الذين) [1] على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سَلِمُوا من الغضب والضلال، أو صفة له مبينة أو مقيدة، على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة؛ وهى نعمة الإيمان، وبين السلامة من الغضب والضلال، وذلك يصح بأحد تأويلين: إجراء الموصول مجرى النكرة إذا لم يقصد به معهود؛ كالمحلى فى قوله:

*** ولقد أمرُّ على اللئيم يسبنى *[2]**

وقولهم: إنى لأمرُّ على الرجل مثلك فيكرمنى، أو جعل (غير) معرفة بالإضافة، لأنه أضيف إلى ما له ضد واحد، وهو المنعم عليهم، فيتعين تعين الحركة من غير السكون، وعن ابن كثير نصبه على الحال من الضمير المجرور، والعامل (أنعمت)، أو بإضمار أعنى، أو بالاستثناء إن فسر النعم بما يعم القبيلين... و(عليهم) فى محل الرفع، لأنه نائب مناب الفاعل بخلاف الأول. و(لا) مزيدة لتأكيد ما فى (غير) من معنى النفى. فكأنه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالين. ولذلك جاز: إن زيدًا غير ضارب، كما جاز: إن زيدًا لا ضارب» [3]. فهو

---

(1) يعنى: التى فى قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7].

(2) انظر: ص 64 من هذا الكتاب.

(3) انظر: الأنوار 1/ 11.

هنا يكاد لا يترك حُكمًا نحويًّا ذكره إلا مقرونًا بعلته، وقد يشفعه – كما رأيت – ببعض الأمثلة لتوضيحه[1].

2) وفى تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 24] يقول البيضاوى: «لما بيَّن لهم ما يتعرفون به على الرسول ﷺ وما جاء به، وميَّز لهم الحق عن الباطل – رتب عليه ما هو كالفذلكة له، وهو أنكم إذا اجتهدتم فى معارضته وعجزتم جميعًا عن الإتيان بها يساويه أو يُدانيه، ظهر أنه معجز، وأنَّ التصديق به واجب، فآمنوا به واتقوا العذاب المُعَدَّ لمن كذَّب، فعبَّر عن الإتيان المكَّيف بالفعل، الذى يعُم الإتيان وغيره إيجازًا، ونزل لازم الجزاء منزلته على سبيل الكناية تقريرًا للمكنى عنه، وتهويلاً لشأن العناد، وتصريحًا بالوعيد مع الإيجاز، وصدَّر الشرطية بـ (إن) التى للشك، والحال يقتضى (إذا) التى للوجوب، فإن القائل سبحانه وتعالى لم يكن شاكًّا فى عجزهم، ولذلك نفى إتيانهم معترضًا بين الشرط والجزاء تهكُّما بهم وخطابًا معهم على حسب ظنهم، فإن العجز قبل التأمل لم يكن محقَّقًا عندهم، و(تفعلوا) جزم بـ (لم) لأنها واجبة الإعمال مختصة بالمضارع، متصلة بالمعمول، ولأنها لما صيَّرته ماضيًا صارت كالجزء منه، وحرف الشرط كالداخل على المجموع، فكأنه قال: فإن تركتم الفعل، ولذلك ساغ اجتماعهما»[2].

فقد علَّل لدخول الفاء على ما ليس جوابًا للشرط، واختيار (إن) الشرطية دون (إذا) التى يقتضيها ظاهر الحال، وللإتيان بجملة النفى معترضة بين الشرط والجزاء، وإعمال (لم) فى الفعل مع سيقها بأداة شرط جازمة إلى غير ذلك من التعليلات[3].

---

(1) تعرض كثير من المفسرين ومعربى القرآن لإعراب الآية مع ذكر ما فيها من أوجه إعرابية دون أن يحرص أحدهم على تعليل كافة ما فيها من الأحكام حرص البيضاوى [انظر: السبعة؛ لابن مجاهد، ص111، 112، إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 51 – 52، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 175 – 176، معانى القرآن؛ للفراء 1/ 8، الكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 69 – 73، التبيان؛ للعكبرى 1/ 9 – 10 وغيرها.

(2) انظر: الأنوار 1/ 40.

(3) ذكر أبو جعفر النحاس أن (إن) لم تعمل هنا لكونها تدخل على الماضى والاسم فلا تعمل فيهما، فمعنى: لم تفعلوا : تركتم الفعل [انظر : إعراب النحاس 1/ 200] .. وبمثل ذلك علل العكبرى =

3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 73] يقول البيضاوى: «... (ليقولن) أكَّد تنبيهًا على فرط تحسُّره، وقرئ بضم اللام إعادة للضمير إلى معنى (مَنْ)، (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) اعتراض بين الفعل، ومفعوله وهو (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزًا عظيمًا) للتنبيه على ضعف عقيدتهم، وأن قولهم هذا قول مَنْ لا مواصلة بينكم وبينه، وإنما يريد أن يكون معكم لمجرد المال، أو حال من الضمير فى (ليقولن)، أو داخل فى المقول؛ أى يقول المبطئ لمن يبطِّئه من المنافقين وَضَعَفَة المسلمين تضريبًا وحسدًا: كأن لم يكن بينكم وبين محمد ﷺ مودة؛ حيث لم يستعن بكم فتفوزوا بما فاز يا ليتنى كنت معهم، وقيل: إنه متصل بالجملة الأولى، وهو ضعيف، إذ لا يفصل أبعاض الجملة بما لا يتعلَّق بها لفظًا ومعنًى، و(كأن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف... وقرأ ابن كثير وحفص[1] عن عاصم ورويس[2] عن يعقوب: (تكن) بالتاء، لتأنيث لفظ المودة، والمنادى فى (يا ليتنى) محذوف؛ أى يا قوم، وقيل: (يا) أُطلق للتنبيه على الاتساع، (فأفوز) نصب على جواب التمنى، وقرئ بالرفع على تقدير: فأنا أفوز فى ذلك الوقت، أو العطف على (كنت)»[3]. فقد شملت تعليلاته هنا توكيد الفعل (يقولن) بالنون، وقراءة ضم لام الفعل ذاته، ولمجيء الجملة المعترضة بين القول والمقول، وللقول بأن الاعتراض داخل فى المقول، وكذا لقوله بضعف قول من يرى أن هذه الجملة

= والفخر الرازى والزَّمخشرى [انظر: التبيان؛ للعكبرى 1/ 40، مفاتيح الغيب؛ للرازى 1/ 518 – 519، الكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 246 – 250]. وباستثناء ما ورد فى الكشاف فإن أحدًا لم يفصِّل هذه التعليلات كما فصَّلها البيضاوى.

(1) هو: أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدى الكوفى، ويُكنى أبا عمر، وكان ثقة، تُوفِّى سنة 180هـ، وكان راويًا لقراءة عاصم بن أبى النجود [انظر فى ترجمته: غاية النهاية 1/ 254، المستنير 1/ 9 – 10].

(2) هو: أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤى البصرى، ورويس لَقَبٌ له، تُوفِّى بالبصرة سنة 238هـ، وكان راويًا لقراءة يعقوب الحضرمى [انظر فى ترجمته: المستنير فى تخريج القراءات 1/ 11].

(3) انظر: الأنوار 1/ 224.

متصلة بالجملة الأولى، ولقراءة التاء فى (تكن)، وقراءة الرفع فى (أفوز) من قبيل التخريج بتعليلين[1]. إنه يسوق سبعة تعليلات نحوية فى نحو عشرة أسطُر فى تفسير موجز؛ يُقال إنه لم يكثر فيه من النحو.

4) وحين يعرض لتفسير قول الله عَزَّ وعلا: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: 150] يقول البيضاوى: «...وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وأبو بكر[2] عن عاصم هنا وفى طه: (ابن أمّ) بالكسر، وأصله: يا ابن أمى.. فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة تخفيفًا كالمنادى المضاف إلى الياء والباقون بالفتح زيادة فى التخفيف لطوله أو تشبيهًا بخمسة عشر»[3]. فقد علَّل لكلتا القراءتين فى (ابن أم) كسرًا وفتحًا، ثم علَّل لعلة القراءة بالفتح بعلتين فرعيتين[4]. فهو من قبيل علَّة العلَّة[5].

5) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: 25] يقول البيضاوى: «... (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) اتقوا ذنبًا يعمُّكم أثره كإقرار المنكرين أظهركم، والمداهنة فى الأمر بالمعروف..

---

(1) يكاد لا يفى بتفصيل هذه التعليلات غير واحد من المفسرين والمعربين [وانظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 471، الكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 541 – 542، معانى الفراء 3/ 291 – 292، تفسير القرطبى 5/ 276 – 277]... وقد استوفى أكثرها العكبرى [انظر: التبيان 1/ 372].

(2) هو: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفى، ولد سنة 95هـ وكان أحد راويى عاصم بن أبى النجود، تُوفِّى بالكوفة سنة 193هـ [انظر فى ترجمته: المستنير 1/ 9].

(3) انظر: الأنوار 1/ 361.

(4) ذكر سيبويه الفتح والكسر فى (ابن أم) و(ابن عم) وعلل الفتح بأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدًا لكثرة هذا فى كلامهم، وأما الكسر فعلى أنهم جعلوهما اسمًا واحدًا ثم أضافوا إلى الياء ثم حذفوها لكثرة الاستعمال (انظر: سيبويه 2/ 213 – 214) ويعلل الكوفيون الفتح بأن المراد الندية وأن أصله يا ابن أما فحذفت الألف (انظر: معانى القرآن للفراء 1/ 394) وقد خطأه البصريون وأكثر المتأخرين وعللوه إما بالتركيب أو بانقلاب الياء ألفًا ثم حذفها للتخفيف (انظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 151 – 152)، إعراب القراءات لابن خالويه 1/ 209 – 210، التبيان للعكبرى 1/ 595 – 596، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور 2/ 140، الكشاف 2/ 119 وغيرها.

(5) انظر: أصول ابن السراج 1/ 35، الخصائص لابن جنى 1/ 173.

وافتراق الكلمة، وظهور البدع، والتكاسل فى الجهاد، على أن قوله: (لا تصيبن) إمَّا جواب الأمر على معنى: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، بل تعمُّكم، وفيه أن جواب الشرط متردد، لا يليق به النون المؤكدة، لكنه لما تضمن معنى النهى ساغ فيه، كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل: 18].. وإما صفة لـ (فتنة) و(لا) للنفى، وفيه شذوذ؛ لأن النون لا تدخل المنفى فى غير القسم، أو للنهى على إرادة القول كقوله :

حتى إذا جنَّ الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟[1]

وإمَّا جواب قسم محذوف كقراءة من قرأ (لتصيبن) [2] وإن اختلفا فى المعنى، ويحتمل أن يكون تهيأ بعد الأمر باتقاء الذنب عن التعرُّض للظلم، لأنَّ وباله يصيب الظالم خاصة، ويعود عليه، و(مِنْ) فى (منكم) فى الوجه الأول للتبعيض وعلى الآخرين للتبيين، وفائدته: التنبيه على أنَّ الظلم منكم أقبح من غيركم» [3].

فقد وجه (لا تصيبن) على أنه جواب الأمر، ثم علَّل لدخول النون فيه، وعلَّل لدخول النون على الفعل المنفى ثم وجه (لا تصيبن) على أنه جواب لقسم محذوف، واستدل عليه بقراءة (لتصيبن).. ثم وجهه على أنه نهىٌ جاء بعد الأمر.. وعلل لمجيئه، ثم علل لمجىء (من) للتبيين فى (منكم) [4].

---

(1) البيت من الرجز؛ وقد نسبه بعضهم إلى رؤبة بن العجاج، والكثيرون على أنه لراجز غير معروف، والمذق: اللبن المخلوط بالماء، ويروى (بضيح) وهما بمعنى واحد، والشاهد فيه أن ظاهره أن جملة الاستفهام وقعت صفة للنكرة، ولكنه عند الجميع على تقدير قول محذوف، والأصل بمذق مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط؟ [والبيت من شواهد: أوضح المسالك 3/ 310، التصريح 2/ 112، الأشمونى 3/ 64، شرح ابن عقيل 2/ 185 وغيرها].

(2) نسبها ابن جنى إلى جماعة منهم: علىّ وزيد بن ثابت وأبى جعفر محمد بن على والربيع بن أنس [انظر: المحتسب 1/ 277].

(3) الأنوار 1/ 380.

(4) ذكر الزَّمخشرى والعكبرى هذه الأوجه الإعرابية دون استيفاء كافة تعليلات البيضاوى [انظر: الكشاف 2/ 152 – 153، التبيان 2/ 621].. وانظر إجازة سيبويه توكيد الأمر والنهى ومنع توكيد المنفى [سيبويه 3/ 105، 509، وانظر: المفصَّل؛ للزَّمخشرى، ص331، شرحه لابن يعيش 9/ 42].

6) وحين يُفسِّر قول الله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ: 22] يقول البيضاوى: «...(ادعوا الذين زعمتم) أى زعمتموهم آلهة، وهما مفعولا (زعم)، حُذف الأول لطول الموصول بصلته، والثانى لقيام صفته مقامه، ولا يجوز أن يكون هو مفعوله الثانى؛ لأنه لا يلتئم مع الضمير كلامًا، ولا (لا يملكون) لأنهم لا يزعمونه» [1]. فهاهنا أربعة أحكام، وقد قرن البيضاوى كل حُكم بعلته[2].

7) وعند تفسيره قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ [سبأ: 10] يقول البيضاوى: «... (يا جبال أوِّبى معه) وقرئ (أُوبى) من الأوب؛ أى ارجعى فى التسبيح كلما رجع فيه، وهو بدل من (فضلا) أو من (آتينا) بإضمار قولنا أو قلنا، (والطير) عطف على محل الجبال، ويؤيده القراءة بالرفع عطفًا على لفظها، وتشبيهًا للحركة البنائية العارضة بالحركة الإعرابية، أو على (فضلا) أو مفعول معه لـ (أوِّبى).. وعلى هذا يجوز أن يكون الرفع بالعطف على ضميره، وكان الأصل: ولقد آتينا داود منَّا فضلاً تأويب الجبال والطير، فبدَّل بهذا النظم لِمَا فيه من الفخامة والدلالة على عِظَمِ شأنه وكبرياء سلطانه، حيث جعل الجبال والطيور كالعقلاء المنقادين لأمره فى نفاذ مشيئته فيها» [3]. فقد تضمَّن تفسيره للآية الكريمة خمسة تعليلات لما سبق كلاّ منها من أحكام نحوية[4]. ومثل هذا كثير فى تفسيره لا يتسع هذا المقام لحصره جميعًا[5].

---

(1) الأنوار 2/ 260.

(2) ذكر أبو جعفر النحاس: أن فى الآية حذفًا وقدر المعنى: قل ادعوا الذين زعمتم أنهم آلهة لكم من دون الله [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 344 – 345، الكشاف 3/ 287].

(3) الأنوار 2/ 257.

(4) حكى أبو جعفر النحاس: أن النصب إمَّا على تقدير سخرنا، أو بالعطف على (فضلا)، أو للعطف على موضع الجبال، أو مفعولاً معه [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 333 – 334، والبحر المحيط 7/ 263، التبيان؛ للعكبرى 2/ 1046، الكشاف 3/ 281.. وانظر فى إعراب (والطير) تابع المنادى فى: سيبويه 2/ 186 – 187، شرح ابن يعيش على المفصَّل 2/ 3، شرح الرضى على الكافية 1/ 136، شرح التصريح 2/ 176 وغيرها].

(5) وانظر فى ذلك الأنوار 1/ 467، 525، 2/ 8، 416، 447 وغيرها.

(ب) ما جاء فيه التعليل معنويًّا :

ومن أمثلة ذلك :

1) عند تفسير قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5] يقول البيضاوى: «... (أولئك على هُدى من ربهم) الجملة فى محل الرفع؛ أن جعل أحد الموصولين مفصولاً عن (المتقين)[1] خبر له، فكأنه قيل: (هُدى للمتقين)، قيل: ما بالهم خُصُّوا بذلك؟ فأُجيب بقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3-4] إلى آخر الآيات، وإلَّا فاستئناف لا محلَّ لها، فكأنه نتيجة للأحكام والصفات المتقدمة، أو جواب سائل قال: ما للموصوفين بهذه الصفات اخُتُّصوا بالهُدى؟ ونظيره: أحسنت إلى زيد صديقك القديم حقيقٌ بالإحسان، فإن اسم الإشارة ههنا كإعادة الموصوف بصفاته المذكورة، وهو أبلغ من أن يستأنف بإعادة الاسم وحده، لِمَا فيه من بيان المقتضى وتلخيصه، فإنَّ ترتُّب الحُكم على الوصف إيذانٌ بأنه الموجب له، ومعنى الاستعلاء فى (على هُدى): تمثيل تمكُّنهم من الهُدى واستقرارهم عليه بحالِ من اعتلى الشىء وركبه، وقد صرحوا به فى قولهم: امتطى الجهل وغوى، واقتعد غارب الهوى»[2]. فقد علَّل لجعل الجملة فى محل الرفع بتعليلين من معنى الآية، ثم علَّل لمجىء اسم الإشارة وحده دون صفاته، ولم يعبِّر بالاسم الظاهر بتعليل معنوى أيضًا، ثم ختم بعلة معنى الاستعلاء فى قوله تعالى: (أولئك على هُدى) بعلة معنوية كذلك[3].

2) وفى تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 142] يقول: «... (يُراءون الناس) ليخالوهم مؤمنين، المراء مفاعلة بمعنى التفعيل؛ كنعّم وناعَم، أو للمقابلة، فإنَّ المرائى يُرِى من يرائيه

---

(1) من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2].

(2) الأنوار 1/ 20.

(3) انظر تلك المعانى فى: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 183 – 184، الكشاف 1/ 138 – 144، مفاتيح الغيب؛ للفخر الرازى 1/ 398 – 399، التبيان؛ للعكبرى 1/ 20.

عمله، وهو يُريه استحسانه»[1]. فقد علَّل هنا لمجيء (يراءون) من المراءاة بمعنى المفاعلة؛ أى المقابلة بتعليل من المعنى، فكلا المنافقين مُراء لأخيه فى النفاق، أحدهما يرى الآخر الإيمان فيريه الآخر الاستحسان مع كذب كليهما[2].

3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: 106-107] يقول: «... (إلا ما شاء ربك) استثناء من الخلود فى النار، لأن بعضهم – وهم فُساق الموحِّدين – يخرجون منها، وذلك كاف فى صحة الاستثناء، لأن زوال الحُكم عن الكل يكفيه زواله عن البعض، وهم المراد بالاستثناء الثانى، فإنهم مفارقون عن الجنة أيام عذابهم، فإن التأبيد من مبدأ معين ينقضى باعتبار الابتداء كما ينقضى باعتبار الانتهاء، وهؤلاء وإن شقوا بعصيانهم فقد سعدوا بإيمانهم، ولا يقال: فعلى هذا لم يكن قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: 105][3] تقسيمًا صحيحًا؛ لأن من شرطه أن تكون صفة كل منهم منتفية عن قسيمه، لأن ذلك الشرط حيث التقسيم لانفصال حقيقى أو مانع من الجمع، وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن الجمع، وأن حالهم لا يخلو من السعادة أو الشقاوة، وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين فى شخص باعتبارين، أو لأنَّ أهل النار يُنقلون منها إلى الزمهرير وغيره من العذاب أحيانًا، وكذلك أهل الجنة يُنعَّمون بما هو أعلى من الجنة؛ كالاتصال بجناب القُدس، والفوز برضوان الله ولقائه، أو من أصل الحُكم.. والمستثنى زمان توقفهم فى الموقف للحساب، لأن ظاهره يقتضى أن يكونوا فى النار حين يأتى اليوم، أو

---

(1) الأنوار 1/ 244.

(2) يذكر أبو جعفر النحاس قراءة (يراءون): وقراءة (يرءون) بحذف الألف وتشديد الهمزة... ولكنه رجَّح الأولى للإجماع عليها [انظر: إعرابه القرآن 1/ 497 – 498].. وقد ذكر العكبرى القراءتين وذكر أن معناها: يحملون غيرهم على الرياء [انظر: التبيان 1/ 400].. وذكر ابن جنى قراءة ثالثة نسبها إلى عبد الله بن أبى إسحاق والأشهب العقيلى: (يُرءَون) كيُرعَون، وذكر أن المعنى عليها أقوى لأنهم يحملون الناس على أنهم يروهم [انظر: المحتسب (2021)، وانظر الكشاف 1/ 574، ارتشاف الضرب؛ لأبى حيَّان 1/ 48].

(3) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾.

مدة لبثهم فى الدنيا والبرزخ، إن كان الحُكم مطلقًا غير مقيد باليوم، وعلى هذا التأويل يُحتمل أن يكون الاستثناء من الخلود على ما عرفت، وقيل: هو من قوله (لهم فيها زفيرٌ وشهيق)، وقيل: (إلَّا) هاهنا بمعنى (سوى)، كقولك: علىَّ أَلْف إلا الأَلْفان القديمان، والمعنى: سوى ما شاء ربك من الزيادة التى لا آخر لها على مدة بقاء السموات والأرض» [1].

فقد علَّل لمجىء الاستثناء من الخلود فى النار، ثم علَّل لمجيئه من أصل الحُكم، ثم علَّل لقول من يرى أن (إلا) فى الآية بمعنى (سوى)، وكلها – كما رأيت – تعليلات معنوية[2].

4) وعند تفسير قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: 5] يقول البيضاوى: «... (كبُرت كلمة) عظُمت مقالتهم هذه فى الكفر لِمَا فيها من التشبيه والتشريك وإيهام احتياجه تعالى إلى ولد يُعينه ويُخلفه، إلى غير ذلك من الزيغ، و(كلمة) نصب على التمييز، وقرئ بالرفع على الفاعلية، والأول أبلغ وأدل على المقصود» [3]. فقد وازن بين قراءتى النصب والرفع؛ فاختار الأولى وعلته فى اختيارها – كما رأينا – علة معنوية؛ وهى أنها أبلغ فى أداء المعنى المقصود الذى سبق أن وضَّحه[4].

---

(1) الأنوار 1/ 471.

(2) بينما يرى أبو جعفر النحاس أن الاستثناء منقطع [انظر: إعرابه للقرآن 2/ 303]. فإن العكبرى يجيز كونه متصلاً، و(ما) إما بمعنى (مَنْ)؛ أى للعقلاء، وعليه فأشقياء الكفار والمؤمنين فى النار والخارج منها الموحِّدون.. وإما (ما) على أصلها؛ أى لغير العقلاء، وعليه فإن الأشقياء يستحقون النار من حين قيامهم من قبورهم ولكنهم يؤخَّرون عنها مدة الموقف، وكذا فالسعداء مستحقون للجنة ولكنهم يؤخَّرون عنها مدة الموقف [انظر: التبيان 2/ 714 – 715، الكشاف 2/ 294].

(3) الأنوار 2/ 4.

(4) ذكر الزَّمخشرى: أن قراءة النصب أبلغ لما فيها من معنى التعجب؛ كأنه قال: ما أكبرها كلمة [انظر: الكشاف 2/ 472].. واكتفى العكبرى بقراءة النصب والفاعل مضمر تقديره: كبرت مقالتهم [انظر: التبيان 2/ 838].. وذكر القرطبى: أن قراءة الرفع منسوبة إلى: الحسن ومجاهد ويحيى بن يعمر وابن أبى إسحاق بتقدير: كبرت كلمة، فلا حاجة إلى الإضمار [انظر: تفسير القرطبى 10/ 353].. وقد ذكر أبو جعفر النحاس القراءتين، فالنصب على البيان (أى للتمييز)، والرفع بالفعل؛ أى كبرت كلمة، أى عظمت مقالتهم [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 447 – 448، معانى القرآن؛ للفراء 2/ 134].

5) وفى تفسير قول المولى جَلَّ شأنه: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: 2] يقول: «جواب القسم[1]، والمعنى: ما أنت بمجنون منعمًا عليه بالنبوة وحصافة الرأى، والعامل فى الحال[2] معنى النفى، وقيل: (بمجنون) الباء لا تمنع عمله فيما قبله، لأنها مزيدة، وفيه نظر من حيث المعنى»[3]. فهو يرفض كون العامل فى الحال السابقة (بنعمة ربك) هو لفظة (مجنون)؛ لأن المعنى فيه نظر، ولعلَّه يقصد أن المعنى على ذلك يكون: ما أنت مجنون بسبب إنعام الله عليك بالنبوة وحصافة العقل ونحو ذلك.. إذ لا يتوافق ذلك المعنى مع السياق العام للآيات، إذ المقصود الرد على مَنْ زعم مِنْ كفار مكَّة جنون محمد صلوات الله وسلامه عليه، إذ الجنون ليس مسببًا عمَّا أنعم الله تعالى به عليه[4].

6) حين يفسِّر قوله جَلَّ وعلا: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 23] يقول البيضاوى: «...والربائب: جمع ربيبة، والربيب: ولد المرأة من آخر؛ سمى به، لأنه يربّه كما يربُّ ولده فى غالب الأمر، فعيل بمعنى مفعول، وإنما لحقه التاء لأنه صار اسمًا، و(من نسائكم) متعلِّق بـ(ربائبكم)، و(اللاتى) بصلتها صفة لها مقيدة للفظ، والحُكم بالإجماع قضية للنظم، ولا يجوز تعليقها بالأمهات[5] أيضًا، لأن (مِنْ) إذا علَّقتها بالربائب كانت ابتدائية، وإذا علَّقتها

---

(1) أى فى قوله تعالى: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: 1].

(2) يعنى قوله تعالى: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾.

(3) الأنوار 2/ 514.

(4) يذكر الزَّمخشرى: أن (مجنون) هى العاملة فى الحال المتقدمة، وأن المقصود استبعاد ما كان ينسبه إليه كفار مكة حسدًا وعداوة، وأنه بمنزلة عالية من حصافة العقل والشهامة [انظر: الكشاف 4/ 141].. ويجعل أبو جعفر النحاس (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) جواب القسم؛ بمعنى: ما أنت بما أنعم الله من العقل والفهم مجنون [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 5/ 5]. والباء على ذلك فى (بنعمة) للسببية؛ وهو أقرب إلى المعنى السياقى فى الآية.

(5) يعنى ما سبق فى آية التحريم ذاتها من قوله تعالى: (وأمهات نسائكم).

بالأمهات لم يجز ذلك، بل وجب أن يكون بيانًا لـ(نسائكم)، والكلمة الواحدة لا تُحمل على معنيين عند جمهور الأدباء، اللَّهُمَّ[1] إذا جعلتها للاتصال؛ كقوله :

إذا حاولت فى أسد فجورا فإنى لستُ منك ولستَ منى[2]

على معنى أن أمهات النساء وبناتهن متصلات بهن...» [3]. فهو يذكر أن اسم الموصول بصلته صفة مقيدة للفظ وللحُكم بالإجماع، ويذكر علته بأن الأصل عدم تحريم الربائب إلَّا من النساء اللاتى تمَّ الدخول بهن، ومع إشارته إلى أن الجارّ والمجرور (من نسائكم) متعلِّق بالربائب، فإنه ينفى أن يتعلَّق بأمهات النساء كذلك، لاختلاف معنى (منْ) باختلاف جهتى التعلُّق، فهو مع الربائب بمعنى الابتداء، ومع أمهات النساء بمعنى التبيين، ولا يُحمل اللفظ على معنيين فى العبارة الواحدة، ثم يجيز كونه للاتصال ليشمل النساء مع أمهاتهن وربائب أزواجهن[4].

جـ - ما جمع فيه بين التعليلين :

وقد وجدت بعض المسائل التى يجمع فيها البيضاوى بين العلة النحوية والتعليل المعنوى للحُكم النحوى الواحد، ومن ذلك:

1) فى تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: 228] يقول:

---

(1) كذا فى النص والتعبير الشائع: اللَّهُمَّ إلا، وبه يستقيم المعنى.

(2) البيت للنابغة الذبيانى [انظر: ديوانه؛ ص79].. ويرويه سيبويه بحذف الياء من (منِّى) على الوقف [انظر: سيبويه 4/ 186، أمالى ابن الشجرى 2/ 165، الكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 516]. والشاهد فيه هنا مجيء (مِنْ) بمعنى الاتصال.

(3) الأنوار 1/ 208.

(4) لم يذكر معنى الاتصال هذا إلا الزَّمخشرى فى الكشاف [انظر: الكشاف 1/ 516 – 517]، وإن كان لم يذكره هو نفسه فى المفصَّل [انظر: المفصل؛ ص283]. ولم أجده عند غير الزَّمخشرى فى كشافه والبيضاوى فى الأنوار [وانظر: التبيان؛ للعكبرى 1/ 345، الجنى الدانى؛ للمرادى، ص308 – 316، مغنى اللبيب 2/ 14 – 18، القاموس المحيط (مِنْ) واللسان (من)].

«... (ثلاثة قروء) نصب على الظرف، أو المفعول به؛ أى يتربص مضيَّها، و(قروء) جمع قرء... وكان القياس أن يذكر بصيغة القلة التى هى الأقراء، ولكنهم يتسعون فى ذلك، فيستعملون كل واحد من البناءين مكان الآخر، ولعلَّ الحُكم لما عمَّ المطلقات ذوات الأقراء تضمن معنى الكثرة فحسُن بناؤها» [1]. فقد ذكر الحُكم النحوى بعدم قياسية (قروء) وأن القياس فيه أقراء، ثم علَّل ترك القياس؛ وهو جمع القلة إلى جمع الكثرة بعلتين: أولاهما: صرفية؛ وهى اتساع العرب باستعمال كل من جمع القلة والكثرة مكان الآخر.. والعلة الثانية: من المعنى؛ وهى أن الحكم الشرعى لَّما شمل المطلقات ذوات الأقراء وهن الكثرة الغالبة تضمن معنى الكثرة فحسُن بناء الكلمة على جمع الكثرة[2].

2) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: 12] يقول البيضاوى: «... (لولا) هلاّ (إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرًا)... وإنما جاز الفصل بين (لولا) وفعله، لأنه منزَّل منزلته، من حيث لا ينفكّ عنه، وذلك يتسع فيه ما لا يتسع فى غيره، وذلك لأنَّ ذكر الظرف أهم، وأن التحضيض على ألا يخلوا بأوله» [3]. فبعد أن بيَّن معنى (لولا) وهو التحضيض، ثم أشار إلى الفصل بين أداة التحضيض وفعلها (سمعتموه) بالظرف (إذ)، وعلَّل لهذا الفصل بثلاث علل: الأولى نحوية؛ وهى أن الفاصل ظرف وهم يتسعون فيه ما لا يتسعون فى غيره، والثانية والثالثة معنويتان؛ فإن الظرف قد نزل هنا منزلة الفعل بحيث لا ينفك عنه، ولذا جاز تقدُّم أحدهما على الآخر؛

---

(1) الأنوار 1/ 121 – 122.

(2) اقتصر الزَّمخشرى على ذكر العلة النحوية [انظر: الكشاف 1/ 365 – 366].. ويزيد العكبرى عما ذكره البيضاوى بأن التقدير: ثلاثة أقراء من قروء [1/ 180 – 181]؛ وفيه تعسف واضح.. وتقدير سيبويه عن الخليل فى مثل ذلك ثلاثة من القروء [انظر: سيبويه 3/ 624].. وهو عين ما يذكره النحاس [انظر: إعرابه للقرآن 1/ 312].. وعزاه الفخر الرازى إلى كثرة الاستعمال [انظر: مفاتيح الغيب 3/ 374].

(3) الأنوار 2/ 118.

فقُدِّم الظرف.. وآخرًا فإن الظرف هنا أهم لأنَّ التحضيض على ألا يخلوا بأوله، أى بظن الخير بأنفسهم منذ أول لحظة سمعوا فيها هذا الإفك[1].

3) وعند تفسيره قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: 127] الآية؛ يقول البيضاوى: «... (وما يُتلى عليكم فى الكتاب) عطف على اسم الله تعالى أو ضميره المستكن فى (يُفتيكم)، وساغ للفصل، فيكون الإفتاء مسندًا إلى الله سبحانه وتعالى وإلى ما فى القرآن من قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [النساء:11][2] ونحوه، والفعل الواحد يُنسب إلى فاعلين مختلفين باعتبارين مختلفين، ونظيره: أغنانى زيد وعطاؤه، أو استئناف معترض لتعظيم المتلو عليهم، على أن (ما يُتلى عليكم) مبتدأ، و(فى الكتاب) خبره، والمراد به اللوح المحفوظ، ويجوز أن ينصب على معنى: وبيَّن لكم ما يُتلى عليكم، أو يخفض على القَسَم، وكأنه قيل: وأقسم بما يُتلى عليكم فى الكتاب، ولا يجوز عطفه على المجرور فى (فيهن) لاختلاله لفظًا ومعنًى، و(فى يتامى النساء) صلة (يُتلى) إن عطف الموصول على ما قبله؛ أى يُتلى عليكم فى شأنهن، وإلَّا فبدل من (فيهن) أو صلة أخرى لـ(يفتيكم) على معنى: الله يفتيكم فيهن بسبب يتامى النساء، كما تقول: كلمتك اليوم فى زيد، وهذه الإضافة بمعنى (مِنْ) لأنها إضافة الشىء إلى جنسه» [3].

---

(1) لم يذكر الزَّمخشرى والنحاس والعكبرى والقرطبى شيئًا من علل البيضاوى [وانظر: الكشاف للزَّمخشرى 3/ 53، إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 130، التبيان؛ للعكبرى 2/ 966 – 967، تفسير القرطبى 12/ 208].. ولم يُشر صاحب الجنى الدانى إلى الفصل بين أداة التحضيض والفعل [انظر: الجنى الدانى؛ ص 605 – 608].. وذكر ابن هشام: أن الفعل قد يفصل عن (لولا) التحضيضية بالجملة الشرطية معترضة وبإذا وبإذن؛ كقوله تعالى: (لولا إذ سمعتموه) [انظر: مغنى اللبيب 1/ 216] دون أن يذكر علة تأخير الفعل عن الظرف فى الآية الكريمة.

(2) وهى قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾.

(3) الأنوار 1/ 240.

فهو يعلِّل عطف (ما يُتلى عليكم) على الضمير المستتر فى (يُفتيكم) بوجود فاصل بينهما بالجارِّ والمجرور (فيهن).. ثم أجاز إسناد الفعل إلى فاعلين مختلفين وهما الله تعالى و(ما يُتلى عليكم)، وعلَّله باختلاف الاعتبارين؛ وبيَّن ذلك بمثال يوضِّح الفكرة، ثم ذكر ثلاثة أوجه إعرابية فى الموصول (ما يُتلى عليكم) الرفع على الابتداء، والنصب بفعل محذوف تقديره: يُبيِّن، والجر على القَسَم، وشرح المعنى على الوجهين الآخرين، ثم ذَكَرَ امتناع عطف الموصول على الضمير المجرور فى (فيهن)، وعلَّله باختلاله لفظًا ومعنًى، ولعله يعنى بالاختلال اللفظى: عدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ولعله يعنى بالاختلال المعنوى: أنه سيؤدى إلى أن يكون المعنى: ويستفتونك فى النساء قل الله يُفتيكم فيهن وفيما يُتلى عليكم من الكتاب فى يتامى النساء.. فالله عَزَّ وَجَلَّ يفتيهم فيما لم يرد به نصٌّ قرآنى ولا يفتيهم فيما يُتلى عليهم من الكتاب، فإنَّ ما يُتلى عليهم هو الإفتاء ذاته، ثم هو يذكر أن الإضافة فى (يتامى النساء) على معنى (مِنْ)، وعلَّله بأنه إضافة الشىء إلى جنسه[1].

فالرجل تغلب عليه سمة تعليل الأحكام النحوية، وهو – كما رأينا – يتجه فى تعليله إلى العلة النحوية فى أكثر الأحيان، وقد يعلل الحُكم النحوى بعلة من المعنى، وذلك فى أحيان كثيرة، وقد يجمع بينهما فى بعض الأحيان.

---

(1) أجاز العكبرى عطف (ما يتلى) على الضمير المجرور فى (فيهن) على قول الكوفيين، وهو يرى أن (فى) فى (يتامى النساء) بمعنى الباء، بخلافها فى (فى الكتاب) فهى ظرفية [انظر: التبيان؛ للعكبرى 1/ 393 – 394].. واقتصر أبو جعفر النحاس على القول: بأن (ما) فى موضع الرفع على معنى: ويفتيكم القرآن [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 492، والكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 567].

4 – ظاهرة الاستقصاء النحوى فى تفسيره :

إنَّ الدارس للجانب النحوى من تفسير البيضاوى ليجد نفسه أمام ظاهرة تلفت الانتباه؛ وهى ظاهرة الاستقصاء، لِمَا يعالجه فيه من المسائل النحوية، فالرجل مولع باستقصاء ما يُعرض له؛ إمَّا من الألفاظ أو الأساليب أو المصطلحات النحوية، وإما للموقع الإعرابى لما يراه بحاجة إلى التوضيح من المفردات أو التراكيب والجمل وأشباهها ولما يجوز فيها من الأوجه الإعرابية المتعددة – ونحن نعرض كلاًّ على حدته، ونذكر له من النماذج ما يكفى لتوضيحه.

(أ) استقصاؤه الأدوات أو المصطلحات النحوية :

فإذا عرض للبيضاوى فى تفسيره أداة أو مصطلح نحوى فإنه يشرحه، وربما ذكر آراء النّحاة فيه، ثم يُبيِّن صلته بالآية التى يفسرها، ويُحدد حُكمه النحوى فيها، وهو ما تجده فى النماذج التالية :

1) فهو حين يفسِّر قوله جَلَّ شأنه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5] يتعرَّض للفظة (إيا)؛ فيذكر أنها ضمير منصوب منفصل، وأن ما يلحقه من الياء أو الكاف أو الهاء حروف زائدة لبيان التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وأنها لا محلَّ لها من الإعراب مثل التاء فى (أنت) والكاف فى (أرأيتك)... ثم يحكى فيها أقوالاً أربعة: ما ذكره أولاً من أنها هى الضمير وما بعدها حروف زائدة، وعن الخليل أنها ضمير مضاف إلى ضمائر بعده، وقولاً ثالثًا: بأن ما بعدها هى الضمائر و(إيا) عماد جىء به ليستقل ما بعده بالنطق، وقولاً رابعًا: وهو أن الضمير مجموع (إيا) وما بعده[1]. فأنت تراه قد نحَّى التفسير جانبًا وانطلق فى أثر (إيا) شارحًا مستقصيًا كافة الآراء النحوية الواردة فيه[2]، فى إيجاز دقيق يتلاءم مع تفسيره الوجيز.

---

(1) انظر: أنوار التنزيل 1/ 9.

(2) نسب ابن يعيش إلى الأخفش القول بأن: (إيا) هى الضمير وما بعدها لواحق دالة على أعداد المضمرين وأحوالهم ولا حظ لها من الإعراب.. ونسب إلى الزَّجَّاج القول: بأن (إيا) اسم ظاهر يضاف إلى الضمائر.. وأورد قول بعض النحاة: بأن الياء والكاف والهاء هى الضمائر، وأن (إيا) عماد =

2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ [البقرة: 20] الآية؛ فقد تفرَّغ تمامًا لاستقصاء ما يمكن أن يُقال فى (كاد) إلَّا القليل، فقد عرَّفها بأنها من أفعال المقاربة، ثم بيَّن معناها وهو مقاربة خبرها من الوجود لعروض سببه، لكنه لم يوجد لفقد شرط أو لوجود مانع، ثم ذكر شروط خبرها، وعلَّل لكونه مضارعًا، وذكر أنها خبر محض ولذا جاز تصرُّفها، ثم قارنها بالفعل (عسى) من حيث المعنى والنوع والتصرف واقتران خبر كل منهما بـ (أن) كثرة أو قلة[1]. فقد كاد أن يستقصى أحكام (كاد) ولم يترك منها إلَّا النزر اليسير[2].

3) وفى تفسيره قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ [البقرة: 22] يتوقف البيضاوى أمام الفعل (جعل)؛ فيستقصى أطرافه من حيث هو عامل نحوى، فيذكر أنه قد يأتى للشروع بمعنى (صار) و(طفق)، وأنه قد يكون بمعنى (أوجد) فينصب مفعولاً واحدًا، وقد يكون بمعنى (صيَّر) فينصب مفعولين[3]، فالفعل (جعل) لا يخرج فى عمله عن هذا وإن زادت الدلالة عمَّا ذكره البيضاوى[4].

4) وحين يعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: 24] فإنه يعرِّف (لن) بأنها حرف لنفى المستقبل.. ويقارن بينها

= لها [انظر: شرح المفصَّل؛ لابن يعيش 3/ 98 – 101، المفصَّل؛ ص127، شرح الأشمونى 1/ 115].

(1) انظر: الأنوار 1/ 33.

(2) انظر: فى معنى (كاد) و(عسى) وأحكامها: سيبويه 3/ 12، شرح الرضى على الكافية 1/ 105 – 106، 301، شرح التصريح 1/ 203 – 206 وغيرها.

(3) انظر: الأنوار 1/ 36.

(4) انظر: معنى الشروع فى (جعل) فى: [سيبويه 3/ 160].. وقد استوفى صاحب اللسان معانى (جعل)؛ فأضاف أنها: قد تأتى بمعنى (ظن)؛ كقولك: جعلت البصرة بغداد؛ أى ظننتها.. وفرَّق بين (جعل)، بمعنى: الخلق لله عَزَّ وَجَلَّ، وبمعنى الصنع للمخلوقات؛ كـ:جعلت الباب فى شجرة كذا؛ أى صنعته (اللسان جعل)، وأما عملها النحوى، فلم يرد فيه شيئًا عفا؛ قال به البيضاوى [اللسان – جعل)].

وبين (لا) فى ذلك، ويحكم بأن (لن) أبلغ منها فى نفى المستقبل، ثم يتناول آراء العلماء فى إفراد (لن) أو تركيبها؛ فسيبويه والخليل فى إحدى الروايتين عنه على أن (لن) حرف مفرد مقتضب، والرواية الثانية عن الخليل أن أصله (لا أن)؛ فهو حرف مركَّب من (لا) النافية للمستقبل و(أن) المصدرية.. وبعد أن ذكر أنه أصلى لا إبدال فيه، يُشير إلى رأى الفراء بأن أصله (لا) فأُبدلت الألف نونًا[1]. وكأننا بإزاء مبحث فى كتاب نحو لا تفسير، يستقصى الحديث عن (لن)[2].

5) وفى تفسير قول المولى عَزَّ وعلا: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 26] يتعرَّض البيضاوى لبحث عن (أما)؛ فيذكر أنها حرف تفصيل يفصَّل ما أُجمل ويؤكِّد ما به صدر ويتضمن معنى الشرط، ولتضمنه معنى الشرط فإنه يُجاب بالفاء.. ثم ينقل عن سيبويه قوله بأن قولك: أمَّا زيد فذاهب، معناه: مهما يكن من شىء فزيدٌ ذاهب؛ أى أنه ذاهب لا محالة، وأنه منه عزيمة.. ثم يفصل القول فى (فاء) جوابها، فيذكر أن الأصل فيها أن تدخل صدر الجملة لأنها الجواب والجزاء، ولكنهم كرهوا لها أن تلى حرف الشرط، فأدخلوها على الخبر، وجعلوا المبتدأ فى أولها عوضًا عن الشرط لفظًا لا حقيقة ومعنى[3]، فقد أحاط بأحكام (أما) الشرطية فى استقصاء موجز دقيق[4].

6) وعند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 40.

(2) أشار سيبويه إلى قول الخليل بتركيب (لن) من (لا) و(أن)، وذكر قول غيره: بأنها حرف بسيط بمنزلة (لم) فى الجزم [انظر: سيبويه 3/ 5]؛ وهو يذكر أنها لنفى المستقبل فحسب دون أن تفيد تأكيدًا ولا تأبيدًا [انظر: سيبويه 1/ 135 – 136، وانظر (لن) فى: الجنى الدانى؛ للمرادى، ص270 – 272، مغنى اللبيب؛ لابن هشام 1/ 221، إعراب النحاس 1/ 150، الكشاف 1/ 248، الحروف العاملة فى القرآن الكريم؛ ص108 وما بعدها].

(3) انظر: أنوار التنزيل 1/ 44 – 45.

(4) ذكر سيبويه إفادة (أما) الشرط والتوكيد والتفصيل [انظر: سيبويه 4/ 235، الجنى الدانى؛ ص522 – 527، مغنى اللبيب 1/ 53 – 55].

[البقرة: 30] بحث البيضاوى فى (إذ) فيذكر معناها: بأنها تدل على زمان وقوع نسبة ماضية وقعت فيها نسبة ماضية أخرى.. ويقارنها بـ (إذا) الدالة على زمان نسبة مستقبلة تقع فيها نسبة أخرى مستقبلة كذلك، ثم يحكم ببنائهما، ويعلل لهذا البناء بشبههما بالموصولات لحاجتهما إلى جُمل بعدهما يتم بها معنى كلّ منهما، وأن محلهما النصب على الظرفية دائمًا، وما يرد من الكلام الذى جاءت فيه (إذ) غير مسبوقة بوقوع نسبة ماضية كقوله تعالى: ﴿۞ وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ﴾ [الأحقاف: 21] ونحوه؛ فإنه يؤول على تقدير: واذكر الحادث إذ كان كذا وكذا، فحُذف الحادث وأُقيم الظرف مقامه[1]. فقد استقصى أطراف الحديث عن (إذ) الظرفية مقارنة بـ (إذا) فى إيجاز[2].

7) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ﴾ [الأنعام: 150] يذكر البيضاوى بحثًا مستقلاً عن (هَلُمَّ)؛ فيذكر: أنه اسم فعل لا يتصرف عند الحجازيين، أما عند بنى تميم فهو فعل متصرف يؤنَّث ويثنَّى ويُجمع.. ثم يذكر اختلاف النّحاة فى أصله؛ فالبصريون يرون أن أصله (هالم) من (لَمَّ) إذا قُصد، فحُذفت الألف لتقدير سكون اللام لأنه الأصل.. أما الكوفيون فيذهبون إلى أن أصله (هل أم)، فحُذفت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام؛ وهو يرى ذلك بعيدًا، لأن (هل) لا تدخل على فعل الأمر.. ثم يتناوله من حيث عمله؛ فيُشير إلى أنه قد يكون متعديًا كما فى الآية السابقة، ولازمًا كقوله

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 49.

(2) يذكر سيبويه أن (إذ) ظرف لِمَا مضى من الزمان [انظر: سيبويه 3/ 60، 267، 4/ 229، وانظر: اللسان (إذ)]، ويقول ابن هشام: والغالب على المذكورة فى أوائل القصص فى التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير اذكر... وبعض المعربين يقول فى ذلك إنه ظرف لا ذكر محذوفًا، وهذا وَهْمٌ فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى [مغنى اللبيب 1/ 74].. وهو مناقض لقول سيبويه وغيره، ولا أرى من الوهم أن يُقال: أتذكر يا فلان حين زرتك فى عام كذا؟ وفى المضارع بعض الحاضر والمستقبل، ولا أكاد أجد فى ذلك تناقضًا؛ فالذكر والتذكر ونحوهما لا يكون إلّا عمَّا مضى ولن يحدث إلا فى زمان الحال المرتبط بالمستقبل.

تعالى: [الأحزاب:18] [1]. وأحسب أنه أحاط بجوانب (هَلُمَّ) وما ترك لمستزيد شيئًا ذا بال[2].

8) وعند تفسيره قول الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: 132] يعرض البيضاوى مبحثًا عن (مهما)؛ فقد حصر ما قيل فى أصلها فى قولين: أولهما: أن أصلها (ما) الشرطية ضُمَّت إليها (ما) الزائدة للتأكيد ثم قُلبت ألف الأولى هاء كراهة للتكرير، وثانيهما: أن أصلها (مَهْ)؛ اسم الصوت لطلب الكَفّ عن الفعل – كما يُطلق على معظم أسماء الأفعال – وقد ضُم إليها (ما) الشرطية، ثم حصر الكلام عن إعرابها فى وجهين: الأول: أن تقع مبتدأ، والثانى: أن تقع مفعولاً به منصوبًا بفعل يفسره ما بعدها.. ثم ختم بذكر معناها وهو: أيما شىء[3]. فقد استقصى ما يُقال عنها معنًى وأصلاً وإعرابًا[4].

ومثل ذلك فى تفسير البيضاوى أكثر من أن يتسع له المقام هنا، ولكنك تجده مبثوثًا فى غير موضع من الأنوار[5].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 326.

(2) يقول سيبويه: و(هلم) فى لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذَّكر والأنثى سواء... وزعم أنها (لم) ألحقتها هاء للتنبيه فى اللغتين [سيبويه 3/ 529].. ويذكر السيرافى: أن أصلها عند غير سيبويه (هل) ضم إليها (أم) بمعنى: اقصد، وحُذفت الهمزة لما صارتا كلمة واحدة، وضموا اللام بأن ألقوا حركة الهمزة عليها، و(هلم) أمر كالتحضيض [انظر: هامش سيبويه 3/ 529، وإعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 106، التبيان 1/ 546، تفسير القرطبى 7/ 129، إعراب القرآن؛ المنسوب إلى الزَّجَّاج 1/ 155].

(3) انظر: أنوار التنزيل 1/ 356.

(4) يقول سيبويه: وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هى (ما)؛ أُدخلت معها (ما) لغوًا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتنى آتك، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى، وقد يجوز أن يكون (مه) كإذ؛ ضُمَّ إليها (ما) [سيبويه 1/ 59 – 60].. ونقل المرادى: أنها بسيطة على وزن (فعلى)، وألفها للتأنيث أو للإلحاق، وزال تنوينها للبناء أو أنها على وزن (مفعل) [انظر: الجنى الدانى؛ ص612].. وأكَّد ابن هشام بساطتها وعدم تركيبها [انظر: مغنى اللبيب 2/ 20].

(5) انظر هذه المواضع فى: أنوار التنزيل: 1/ 5 – 6، 13 – 15، 16، 24، 89، 112، 285، 912، 1004 وغيرها.

(ب) استقصاؤه الأوجه الإعرابية الجائزة :

فإذا عرضت للبيضاوى فى تفسيره لفظة أو جملة أو شبه جملة يمكن أن تتعدد مواقع إعرابها بحسب ما ينظر إليها من الأوجه، فإنه يحرص على استقصاء هذه الأوجه جميعًا، بل إنه قد يتناول بعض الأوجه الإعرابية غير الجائزة، ثم يُبيِّن علة عدم جوازها، وهو ما يجعل سمة الاستقصاء النحوى أمرًا بارزًا فى هذا التفسير.

ومن أمثلة استقصائه لأوجه الإعراب :

1) فى تفسير قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [الأنعام: 151] يذكر البيضاوى: «أنَّ (ما) على ثلاثة أوجه: [أن تكون موصولة، أو مصدرية، وقد تكون استفهامية]، والجار والمجرور (عليكم) قد يكون متعلقًا إمَّا بالفعل (حرَّم)، أو بالفعل (أتل)، وفى (لا) وجهان: أن تكون نهاية؛ فالفعل (تشركوا) مجزوم بها، أو زائدة؛ فالفعل منصوب بـ (أن).. وإذا كانت (أن) هى الناصبة للفعل، فالمصدر المؤول يحتمل خمسة أوجه من الإعراب هى: النصب على الإغراء مفعولاً به وعامله (عليكم)، والنصب أيضًا على أنه بدل من (ما) على جعلها موصولة، والنصب كذلك على أنها بدل من العائد المحذوف؛ أى ما حرَّمه ربكم عليكم ألا تشركوا، والجرّ على تقدير لام التعليل؛ أى لئلا تُشركوا به، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف بتقدير: المتلو ألا تشركوا، أو المحرَّم أن تشركوا (على زيادة لا).. وفى إعراب (شيئًا) وجهان: النصب على أنه نائب عن المصدر فى باب المفعول المطلق؛ أى إشراكًا شيئًا، أو النصب على أنه مفعول به بـ (تشركوا) »[1] . فقد استقصى كافة الوجوه المحتملة فى مواقع إعراب المفردات والتراكيب الواردة فى الآية على نحو من الشمول الذى يجعل الزيادة عليه أمرًا بالغ الصعوبة[2].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 326 – 327.

(2) لم يتناول كل هذه الأوجه الإعرابية إلَّا الزَّمخشرى [انظر: الكشاف 2/ 61] والعكبرى [انظر: التبيان 1/ 547 – 548]، أما غيرهما فقد يتناول بعضها ويترك الآخر [وانظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 106، معانى القرآن؛ للفراء 1/ 364، تفسير القرطبى 7/ 130 – 131].

2) وعندما يفسر قوله عَزَّ وعلا: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: 1-2]، فإنه يُجيز فى لفظة (كتاب) وجهين من الإعراب: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو كتاب، وأن يكون خبرًا عن (المص) المراد بها السورة أو القرآن.. وللفاء فى (فلا يكن) وجهان: العطف، أو الجزاء؛ بتقدير: إذا أُنزل إليك لتنذر به فلا يكن فى صدرك حرجٌ من تبليغه، أو نحو ذلك، و(لتنذر) يمكن أن يتعلَّق بأحد شيئين: إما بـ(أنزل)، أو بـ (لا يكن)، وفى (ذكرى) أربعة أوجه إعرابية: النصب على المصدرية على بإضمار فعل من لفظه، بتقدير: تذكر ذكرى؛ أى تذكيرًا، والجر عطفًا على محل (تنذر)، والرفع عطفًا على (كتاب)، والرفع كذلك على أنه خبر لمبتدأ محذوف[1]. وكثير من هذه الأوجه لا يتعرض له عامة المفسرين أو معربى القرآن[2].

3) وعند تفسيره قول الله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾ [الإسراء: 38] بدأ البيضاوى بإعراب (عند ربك) على وجهين: على البدلية من (سيئه)، أو الصفة لها على المعنى.. ويذكر أن فى إعراب (مكروهًا) وجهين: النصب على الحال من الضمير المستتر فى (كان)، أو على الحال من الضمير المستتر فى الظرف، إن أعرب الظرف صفة (سيئه)[3]. فضلاً عن جواز إعرابه خبرًا لكان. ولعله لم يذكره لشدة وضوحه وهو يتخطى مثل ذلك[4].

4) وعند تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3] فقد استقصى كافة الأوجه الممكنة فى إعراب اسم الموصول (الذين ظلموا) وقد حصرها فى أربعة احتمالات: فهو إمَّا فى محل رفع على البدل من واو الجماعة فى (أسرُّوا)، أو على الفاعلية على أن الواو علامة للجمع، أو على أنه مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية قبله خبره مقدمًا، وإما فى محل

---

(1) انظر: أنوار التنزيل 1/ 331.

(2) انظر هذه الأوجه أو بعضها فى: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 113 – 114، الكشاف 2/ 65، معانى القرآن؛ للفراء 1/ 368، التبيان؛ للعكبرى 1/ 555 – 556، تفسير القرطبى 7/ 158.

(3) انظر: الأنوار 1/ 571.

(4) انظر: إعراب القراءات السبع؛ لابن خالويه 1/ 373 – 374، البحر المحيط؛ لأبى حيَّان 6/ 38، التبيان؛ للعكبرى 2/ 822، تفسير القرطبى 10/ 267 – 268.

نصب على الذم[1]. والوجه الرابع ليس شائعًا فى عامة كتب النحو شيوع الثلاثة السابقة عليه[2].

5) وحين يفسِّر قول الله جَلَّ شأنه: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: 90-91]] فقد استقصى الوجوه المحتملة فى إعراب المصدر المؤول (أنْ دعوا)، وقد حصرها فى ستة أوجه: أن يعرب بالنصب مفعولاً له؛ وعامله (تكاد)، والثانى: أن ينصب مفعولاً له لعامل آخر وهو (هدّا) على حذف اللام فيهما، والثالث: أن يجر بلام تعليل مقدرة، والرابع: أن يجر على البدلية من الهاء فى (منه)، والخامس: أن يرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: الموجب لذلك أن دعوا، والسادس: أن يرفع على أنه فاعل المصدر (هدّا)؛ أى هدها دعاء الولد للرحمن[3]. ولا أحسبه ترك متسعًا لإضافة وجه إعرابى جديد[4].

6) عند تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: 197] فقد حصر كافة الأوجه الإعرابية المحتملة فى قراءة ابن عامر (تكن) بالتاء، ففى إعراب (آية) بالرفع ثلاثة أوجه محتملة؛ الأول: أن تعرب (آية) اسم (تكن)، وخبرها الجار والمجرور (لهم) و(أنْ يعلمه) بدل، والثانى: أن تعرب (آية) فاعل (تكن) على أنه تام، و(لهم) حال، و(أنْ يعلمه) بدل، والثالث: أن يكون اسم (تكن) ضمير القصة، و(آية) خبر مقدَّم، و(أنْ يعلمه) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر (تكن)[5]. وما زاد على هذه الأوجه من اطَّلعت على كتبهم[6].

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 64.

(2) انظر الأوجه الأربعة فى: الكشاف 1/ 562، التبيان 2/ 911]... أما الأوجه الثلاثة فهى الأكثر شيوعًا [وانظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 197، إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 63 – 64، تفسير القرطبى 11/ 287، أوضح المسالك؛ لابن هشام 2/ 105 – 106، همع الهوامع 1/ 160، شرح الأشمونى 2/ 48].

(3) انظر: أنوار التنزيل 2/ 40 – 41.

(4) انظر إعراب الآية فى: معانى القرآن؛ للفراء 2/ 173، إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 29، الكشاف؛ للزَّمخشرى 2/ 526، التبيان؛ للعكبرى 2/ 883، تفسير القرطبى 11/ 164.

(5) انظر: الأنوار 2/ 166.

(6) انظر فى هذه الآية بقراءتيها: السبعة؛ لابن مجاهد، ص473، إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 2/ 138 – 139، إعراب النحاس 3/ 192، الكشاف؛ للزَّمخشرى 3/ 128، التبيان؛ للعكبرى 2/ 1001.

7) وحين يعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ [يس: 57-58] فقد حصر ما يجوز فى (ما) فى قوله (ولهم ما يدَّعون) فى وجهين: أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة؛ وفى الحالتين فهى مبتدأ فى محل رفع وخبرها (لهم)، أما (سلام) ففيها قراءتان ومجموع ما تحتمله ثمانية أوجه إعرابية؛ فعلى قراءة الرفع فإن (سلام) تعرب على خمسة أوجه: أن تعرب بدلاً من (ما)، أو صفة أخرى لها، أو خبرها، أو خبر لمبتدأ محذوف بتقدير: جزاؤهم سلام أو نحوه، أو مبتدأ والخبر محذوف بتقدير: لهم سلام.. أما على قراءة النصب ففى (سلاما) ثلاثة أوجه: النصب على المصدر، أو على الحال على تقدير: ولهم مرادهم خالصًا، أو ينصب على الاختصاص[1]. وهو ما لا نجده عند كثير من المعربين للقرآن أو مفسِّريه[2].

8) وعند تفسيره قول الله جَلَّ وعلا: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: 59] فإن البيضاوى قد فسَّر الآية على قراءة التاء فى (تحسبن) على قراء الياء فيها، وقد استوعب كافة ما يجوز من أوجه الإعراب الجائزة وغير الجائزة أيضًا، وقد بدأ بقراءة التاء؛ فذكر أن (الذين كفروا سبقوا) هما مفعولا (تحسبن)، ثم ذكر قراءة الياء، وأشار إلى أن الفاعل فيها يكون إمَّا ضمير أحد[3]، أو (من خلفهم) [4] أو (الذين كفروا)، وأنَّ المفعول الأول عليها محذوف والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم أنهم لا يعجزون، وأنه حُذف للتكرار، أو أن يكون المفعول الأول: أن سبقوا، ثم أضعف هذا القول، لأن (أن) المصدرية كالموصولة لا تُحذف، أو أن الفعل (يحسبن) قد أوقع على (أنهم لا يعجزون) بفتح همزة (أن) على قراءة ابن عامر؛ وتكون (لا) صلة، و(سبقوا) حال؛ أى سابقين، أى مُفلتين من عقاب الله ونحوه.. ثم

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 285.

(2) انظر فى أوجه إعرابها بقراءتيها: المحتسب؛ لابن جنى 2/ 215، معانى القرآن؛ للفراء 2/ 380، إعراب النحاس 3/ 401 – 402، الكشاف 3/ 327، التبيان؛ للعكبرى 2/ 1085، تفسير القرطبى 15/ 48 – 49.

(3) وهو الفاعل المقدَّر فى قراءة الياء.

(4) من قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأنفال:57].

عاد إلى قراءة التاء وأشار إلى أن الأظهر أن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ تعليل للنهى على قراءة فتح الهمزة؛ أى على تقدير اللام، فكأنه قيل: ولا يحسبنَّ الذين كفروا أنفسهم سابقين، لأنهم لا يعجزون طالبهم، وكذلك هو تعليل على قراءة كسر الهمزة، ولكنه تعليل مستأنف[1]. فهو لم يترك وجهًا جائزًا أو غير جائز إلا استوعبه وأشار إليه[2].

9) وحين يفسِّر البيضاوى قول الله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: 17] فإنه يستقصى أحوال (ما) فى مثل هذا التركيب الموجود فى الآية الكريمة؛ فوجدها لا تخرج عن أربعة أنواع: فهى إما مصدرية على تقدير: فى قليل من الليل هُجوعهم، أو موصولة بتقدير: كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون فيه، أو زائدة على تقدير: كانوا قليلاً من الليل يهجعون، أو نافية؛ وهو لا يجيزها هنا لعلة نحوية وهى: أن (ما) النافية يمتنع عمل ما بعدها فيما قبلها[3]... فلا تكون (يهجعون) عاملة النصب فى (قليلا). فقد استقصى الجائز وغيره من أوجه الإعراب[4].

ولعلَّ فى تلك الأمثلة – وهى على كثرتها قليل من كثير – تكون خير شاهد يؤكِّد ما أشرنا إليه آنفًا من ميل البيضاوى فى تفسيره إلى الاستقصاء النحوى؛ سواء أكان فى المفردات والأدوات والمصطلحات النحوية، أو فيما تحتمله المفردات والتراكيب من أوجه إعرابية متعددة.. ولعلَّ حشد البيضاوى لهذه الاستقصاءات بنوعيها – وما أكثرها فى تفسيره – مع ما ينضم إليها من تعليلات واستدلالات نحوية فى تفسيره الوجيز هذا ما يُنبئ عن حرص البيضاوى على النحو ومعرفته بقيمته الواضحة فى الكشف عن وجوه من المعانى لا يسبر أغوارها، ولا يبلغ بعيد آفاقها من المفسرين إلَّا من عرف النحو وأجاد الاستعانة به وتوظيفه فى خدمه تفسير آيات الكتاب العزيز.

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 389.

(2) انظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 414، إعراب النحاس 2/ 192 – 193، البحر المحيط 4/ 510 – 511، إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 230، الكشاف 2/ 165.

(3) انظر: الأنوار 2/ 428.

(4) انظر: معانى القرآن؛ للفراء 3/ 84، إعراب القرآن؛ للنحاس 4/ 239، الكشاف 4/ 15 – 16، التبيان؛ للعكبرى 2/ 1179، تفسير القرطبى 17/ 39 – 40.

5 – ترجيحاته النحوية فى تفسيره :

بالنظر إلى ميل البيضاوى إلى استقصاء كثير من المسائل النحوية والأوجه الإعرابية فيما يعرض له من ذلك عند تفسيره، فإنه يجد نفسه أمام كثير من الآراء النحوية والأوجه الإعرابية التى ليست على درجةٍ سواء من القوة والرجحان، فكان من الضرورى أن يتدخل البيضاوى لترجيح رأىّ أو وجه إعرابى ثبت له رُجحانه وصحته، أو يضعِّف قولاً أو وجهًا إعرابيًّا آخر لعلة تثبُت خطأه أو ضعفه، وربما اكتفى البيضاوى بتعداد الآراء أو الأوجه النحوية دون تدخل منه بترجيح أو إضعاف.

وهو فيما يرجِّحه من تلك الآراء أو الأوجه إنما يصدر عن أحد منطلقين: إما موافقته للقاعدة النحوية وانتظامه معها، وإما لأنه أوقع فى المعنى وأبلغ فى أدائه عن غيره.. وكذا فإن ما يُنكره أو يحكم بضعفه أو خطئه من الأقوال أو الأوجه النحوية إنما يبنيه على مخالفته لقواعد النحو وأنه غير منضبط معها، أو لأنه يفسد المعنى ويضره ويؤدى إلى تناقضه أو عدم انسجامه مع السياق العام لِمَا يفسره من الآيات، وربما استبعد قولاً نحويًّا أو وجهًا إعرابيًّا لِمَا فيه من تكلُّف أو لعدم فصاحته، وقد يحجم عن التدخل فيما يورده من الأقوال أو الأوجه فيذكرها للقارئ تاركًا له حرية قبول ما يشاء أو رفضه، ونحن نعرض الأنواع الأربعة كلاًّ على حدته :

(أ) ما يرجحه أو يضعفه استنادًا إلى القواعد النحوية :

فتكون قواعد النحو هى المعوَّل عليه فى الترجيح؛ ومن ذلك:

1) عند تفسيره قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165] يُشير إلى أنَّ إعراب خبر كان (للناس) أو (على الله) والآخر حال، ولا يجوز تعلُّق أحدهما بـ (حجة) لأنه مصدر[1]. فهو يرفض تعلُّق الجارّ والمجرور بالمصدر (حجة)، وقد سبقه غيره إلى ذلك[2].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 249.

(2) أشار العكبرى فى التبيان عند إعرابه هذه الآية إلى جواز كون و(للناس)، أو (على الله) خبرًا للفعل (يكون).. ثم ختم كلامه: بأن الجار والمجرور (على الله) لا يجوز أن يتعلق بقوله (حجة)؛ لأنها مصدر [انظر: التبيان 1/ 410]. وهو عين ما ذكره البيضاوى.

2) فى تفسيره قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ﴾ [المائدة: 2] يعرب جملة (يبتغون فضلاً من ربهم ورضوانًا) حال من الضمير المستتر فى (آمِّين)، ولا يُجيز كونها صفة له، لأنه عامل فى (البيت الحرام)، فوصفه يخلّ بالقاعدة، وهى أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل فى الاختيار، فإذا ثبت عمله امتنع وصفه، فيتوجب إعراب الجملة المذكورة حالاً[1]. فرفضه وصفية الجملة مبنىٌّ على علة نحوية كما نرى[2].

3) وحين يفسِّر قول الله جَلَّ شأنه: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: 117] فقد أجاز فى إعراب (أن اعبدوا) أربعة أوجه إعرابية: أن تكون عطف بيان من الضمير فى (به)، وأن تكون بدلاً منه، وأن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف بتقدير: هو أن اعبدوا، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعنى... ولكنه يستبعد وجهًا خامسًا، لأنه يراه مخالفًا لقاعدة نحوية؛ وهو أن يكون بدلاً من (ما أمرتنى به)، فإن المصدر لا يكون مفعولاً للقول، ولا تكون (أن) مفسرة؛ لأن الأمر مسند إلى الله تعالى، وهو لا يقول اعبدوا الله ربى وربكم، والقول لا يفسر

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 254.

(2) يعرب أبو جعفر النحاس جملة (يبتغون فضلا من ربهم) حالاً؛ أى مبتغين فضلاً [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 4].. أما العكبرى فإنه ينصبه على ما ذكره البيضاوى هنا من امتناع إعراب الجملة صفة لاسم الفاعل لعمله النصب فى البيت الحرام، واسم الفاعل الموصوف لا يعمل فى الاختيار [انظر: التبيان 1/ 416].. وذكر الأشمونى: أن اسم الفاعل لا يعمل مصغرًا ولا موصوفًا؛ لأن ذلك يبعد اسم الفاعل عن شبه الفعل، وهو إنما عمل حملاً على المضارع الذى لا يصغر ولا يوصف، ثم يؤكد ألا حُجَّة لمن أجاز أعمال الموصوف فى قول الشاعر:

إذا فاقد خطباء فرخين رجَّعت ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

لأن اسم الفاعل هنا غير عامل لوصفه، و(فرخين) مفعول به منصوب بفعل مضمر يفسره (فاقد) والتقدير: فقدت فرخين، لأن (فاقد) ليس جاريًا على فعله فى التأنيث فلا يعمل إذ لا يُقال: هذه امرأة مرضع ولدها؛ لأنه بمعنى النسب.. ونقل عن بعض البصريين إجازة إعمال اسم الفاعل الموصوف قبل ذكر الصفة؛ لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها.. أما الكسائى وسائر الكوفيين فمذهبهم إجازة ذلك مطلقًا [انظر: الأشمونى 2/ 294 – 295].

بل الجملة تحكى بعده، إلَّا أن يؤول القول بالأمر فكأنه قيل: ما أمرتهم إلَّا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله[1]، فهو يمنع إبدال المصدر المؤول (أن اعبدوا) من (ما)؛ وعلته فى ذلك أن المصدر لا يكون مفعولاً للقول، وكذا يمنع كون (أن) مفسرة؛ وعلَّله بفساد المعنى، إذ المولى عَزَّ وَجَلَّ هو الآمر، وهو تعالى لا يقول: أن اعبدوا الله ربى وربكم[2].

4) عند تفسيره قول الله جَلَّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هود: 100] يخطِّئ البيضاوى قول من يعرب جملة (منها قائم وحصيد) حالاً من الضمير فى (نقصُّه)، مؤسِّسا تخطئته ذلك القول على علةٍ نحوية ظاهرة؛ وهى خُلُو هذه الجملة من رابط يربطها بصاحب الحال، إذ لا واو فيها ولا ضمير يعود على صاحبها[3]. وجملة الحال لا بد لها من رابط عند كافة النحاة[4].

---

(1) انظر: أنوار التنزيل 1/ 290.

(2) أجاز النحاس أن تكون مفسّرة لا محلَّ لها من الإعراب وأن تكون مصدرية فى موضوع نصب على تقدير: ما ذكرت لهم إلَّا عبادة الله، أو فى موضع جر على تقدير: بأن اعبدوا [انظر: إعراب النحاس 2/ 52].. وهو ما كرره القرطبى [انظر: تفسيره 6/ 352 – 353].. ومنع الزَّمخشرى كونها مفسِّرة، لأن التفسير بالقول لا يحتاج إلى (أن)، فضلاً عن أداء ذلك إلى قول الله: (أن اعبدوا الله ربى وربكم)، ومنع كونها مصدرية لئلا تبدل من (ما) أو من الهاء؛ وإلا بقى الموصول بلا عائد، ولأن البدل يقوم مقام المبدل منه إلاَّ أن تؤول القول بالأمر، ويجوز أن تكون موصولة عطف بيان لا بدلاً من الهاء [انظر: الكشاف 1/ 656 – 657].. وأجاز العكبرى أن تكون (أن) مصدرية و(اعبدوا) صلتها، وأن يكون موقعها إمَّا الجر على البدل، أو الرفع بإضمار (هو)، أو النصب بإضمار أعنى، أو بدلاً من موضع (به)، ولا تكون مفسرة للتصريح بالقول [انظر: التبيان 1/ 476]. والقول بطرح المبدل منه لم يقل به أحد سوى الزَّمخشرى، وينص المبرد على أن الصحيح أن البدل والمبدل منه وُضعا ليكونا موجودين فى الجملة سوى بدل الغلط [انظر: المقتضب 4/ 400].

(3) انظر: أنوار التنزيل 1/ 469.

(4) يذكر الزَّمخشرى أن جملة (منها قائمٌ وحصيد) مستأنفة [انظر: الكشاف 2/ 291].. وينص العكبرى على أنها حال من الضمير فى (نقصه) [انظر: التبيان 2/ 713]؛ دون أن يُشير إلى ما يربطها بصاحب الحال. والأرجح كونها مستأنفة كما يرى الزَّمخشرى ومن بعده البيضاوى، وإن كان لا يبعد عندى أن تكون حالاً من (القرى) والمعنى عليه سائغ، ومجىء الحال من المضاف إليه جائز بدليل قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة:135].

5) وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:30] فإنه يرفض القول بأن التوكيد بـ(كل) هو الذى أفاد الإحاطة، وأن التوكيد بـ (أجمعون) إنما هو للدلالة على أنهم سجدوا مجتمعين دفعة واحدة، ويرى أنه عندئذٍ يكون (أجمعين) ويكون حالاً لا توكيدًا[1]. وهو يعنى أن ما قالوه ليس إلَّا بيان هيئة سجودهم مجتمعين معًا، ودفعة واحدة، وهو بذلك حال لا محالة مع كونه مرفوعًا؛ ولذا حَكَمَ بفساد ما قالوه[2].

6) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: 5-8] فقد أوضح أن المقصود من (ما) فى الآيات (مَنْ) وإنما أوثر استعمال (ما) هنا؛ إذ المراد هنا الوصفية كأنه قيل: والشىء القادر الذى بناها، ودل على وجوده وكمال قدرته بناؤها، ولذا أفرد ذكره، وكذا الكلام فيما بعده.. ثم أشار إلى رفضه القول بأن هذه الماءات مصدرية؛ وعلَّل ذلك بعلتين: علة نحوية، وهى أنَّ هذا التقدير يجرِّد الفعل من الفاعل، وعلة من انتظام السياق فى الآية؛ إذ لا يُقال: ونفس وتسويتها فألهمها فجورها وتقواها... وهو يختار أن تكون هذه الماءات موصولة لما ذكره[3]. والتعليل هنا نحوى وسياقى[4].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 529.

(2) ويذكر العكبرى علة جديدة بأن تعرب (أجمعون) توكيدًا ثابتًا، وهى أن نقول: جاء القوم كلهم أجمعون، وإن سبق بعضهم بعضًا [انظر: التبيان 2/ 287]، فلا معنى للقول بدلالة (أجمعون) على أن السجود كان منهم جميعًا دفعة واحدة.. ويقول سيبويه: فأما نفسه حين قلت: رأيته إياه نفسه: فوصف بمنزلة هو، و(إياه) بدل، وإنما ذكرتها توكيدًا كقوله جَلَّ ذكره: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) [سيبويه 2/ 387].. ويحكى الرضى عن المبرد والزَّجَّاج أن (كلهم) فى الآية الكريمة دالة على الإحاطة، وأن (أجمعون) دال على أن السجود منهم فى حالة واحدة - وذكر الرضى: أن قولهم ليس بشىء، لأنك إذا قلت: جاءنى القوم أجمعون، فمعناه: الشمول والإحاطة اتفاقًا منهم لا اجتماعهم فى وقتٍ واحد، وكذا يكون مع تقدم لفظ (كلهم)... وعلل قولهما السابق بكراهة ترادف لفظين بمعنى واحد، وأشار إلى أنه لا محذور فى ذلك [انظر: شرح الرضى على الكافية 1/ 337].

(3) انظر: الأنوار 2/ 599.

(4) جعل أبو جعفر النحاس (ما) فى الآيات مصدرية، وقدر المعنى: وبنائها وتسويتها... وذكر أنها لو كانت موصولة لقيل: ومن سواها [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 5/ 236].. وذكر العكبرى: أن (ما) فى الآيات بمعنى (مَنْ)، وقيل: مصدرية [انظر: التبيان 2/ 1290، والكشاف 4/ 258].=

(ب) ما يرجِّحه من النحو لسبب يتعلق بالمعنى :

لا ريبَّ أنَّ الهدف الحقيقى للبيضاوى من كتابه هو إيضاح معانى القرآن الكريم، ولذلك كان المعنى هو موضع اهتمامه أولاً وآخرًا، وما النحو وسائر العلوم الأخرى إلَّا وسائل يستعين بها المفسِّر على إيضاح المعانى وبيان ما فيها من روعة وإعجاز، ولذلك فإن ما يرجِّحه البيضاوى أو يضعِّفه من الآراء النحوية والأوجه الإعرابية إنما يرجع فى المقام الأول إلى ما يتناسب ومعنى الآيات الكريمة ويتوافق مع سياق الكلام فيها، بأن يكون المعنى على هذا الرأى أو ذاك أوفق وأوضح، أو يكون أبلغ وأعمق وأدق، ونحو ذلك – ومن نماذج ذلك:

1) فى تفسير قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 23] يرجِّح البيضاوى عود الضمير فى (مثله) إلى القرآن، وأن تكون (مِنْ) للتبعيض أو التبيين أو زائدة؛ على قول الأخفش، ويضعِّف القول بأن يعود الضمير إلى (عبدنا)، وأن (من) للابتداء، ويضعف كذلك قول من يرى أن الضمير للعبد على أن (بمثله) صلة (فائتوا)، ويرى أن ردَّ الضمير إلى المنزَّل أَوْجَه، ثم يسوق على صحة اختياره هذا ستة أدلة من معانى الآية وما يطابقها من الآيات الأخرى؛ فيقول: (والرد إلى المنزَّل أَوْجَه لأنه المطابق لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ ولسائر آيات التحدى، ولأن الكلام فيه لا فى المنزَّل عليه؛ فحقه ألا ينفكّ عنه ليتسق الترتيب والنظم؛ لأن مخاطبة الجم الغفير بأن يأتوا بمثل ما أتى به واحد من أبناء جلدتهم أبلغ فى التحدى من أن يُقال لهم: ليأت بمثل ما أُوتى به هذا أخر مثله، ولأنه معجز فى نفسه لا بالنسبة إليه لقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: 88]، ولأن رده إلى عبدنا يوهم إمكان صدوره ممن لم يكن على صفته، ولا يلائمه قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ

= ويذكر القرطبى: أن (ما) مصدرية، ويجوز أن تكون موصولة، وهو اختيار بعضهم وحكى عن أهل الحجاز، سبحان ما سبحت له، أى سبحان من سبحت له [انظر: تفسير القرطبى 20/ 75 – 76، ومعانى القرآن؛ للفراء 3/ 266].

ٱللَّهِ﴾، فإنه أمر بأن يستعينوا بكل من ينصرهم ويعينهم) [1]. فعلة ترجيحه ما اختاره من النحو إنما هى علة من المعنى لا غير[2].

2) وعند تفسيره قول الله جَلَّ شأنه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [البقرة: 235] يفسِّرها: إلَّا أن تقولوا قولاً معروفًا بأنه المواعدة المعروفة، وهو أن تُعرضوا ولا تصرِّحوا.. والمستثنى على ذلك متصل والمستثنى منه محذوف، والتقدير: ولكن لا تواعدوهن مواعدة إلَّا مواعدة معروفة أو بقول معروفًا.. ويرفض جعل الاستثناء منقطعا من (سِرًّا)، وعلته فى رفضه أنه يؤدى إلى معنى فاسد وهو أن يكون: ولكن لا تواعدوهن إلَّا التعريض، وليس التعريض مما يوعد به[3]. فإن فساد المعنى هو علة رفض الرأى النحوى كما رأيت[4].

3) وعند تفسيره قول الله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر: 3] فقد ذكر أنها أربع صفات، وأن الإضافة فيها حقيقية لأنه لم يرد بها زمان مخصوص، ولا يعترض عليه بأن (شديد العقاب) يراد به الثبوت والدوام، لأن المقصود أنه

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 38 – 39.

(2) ذكر الفخر الرازى الوجهين، ورجَّح عود الضمير على (ما نزلنا) من خمسة أوجه ترجع كلها إلى المعنى، كمطابقته لسائر آيات التحدى، وأن البحث فى المنزَّل بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة:23]، وأنَّ عوده على القرآن تعجيز لهم إلى آخر هذه الأوجه التى ذكرها البيضاوى [انظر: مفاتيح الغيب 1/ 514 – 515].. وهو عين ما ذكره الزَّمخشرى [انظر: الكشاف 1/ 241 – 243].. ويذكر العكبرى: أن الضمير فى (مثله) عائد على النبى ﷺ، ويجوز عوده على القرآن [انظر: التبيان 1/ 40].

(3) انظر: الأنوار 1/ 126.

(4) يذكر أبو جعفر النحاس أن الاستثناء فى الآية منقطع، أى إنه استثناء من (سرا) (انظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 319)، ويرى الفخر الرازى أن الاستثناء ليس من الأول، وأنه من (سرا) والتقدير، ولكن لا تواعدوهن سارين إلا مسارة بقول معروفة (انظر: مفاتيح الغيب 1/ 434)، ويرجح العكبرى أن يكون الاستثناء من مفعول تواعدوهن) أى ولكن لا تواعدوهن هذا النكاح سرًّا، أو مواعدة سرًّا، وذكر أن الاستثناء منقطع، ثم حكى القول بأنه متصل (انظر: التبيان 1/ 188)، ويرى القرطبى أن الاستثناء فى الآية منقطع وأنه بمعنى (لكن) (انظر: تفسير القرطبى 3/ 191).

مشدد العقاب، أو الشديد العقاب، فحُذفت (ال) للمزاوجة مع ما قبله ولأمن اللبس، ويجوز أن تكون الصفات الأربع أبدالاً، أما أن يكون (شديد العقاب) وحده بدلاً فهو – كما يرى – مشوَّش للنظم بوقوع بدل بين الصفات[1]. فعلَّة عدم إعراب (شديد العقاب) وحده بدلاً هى أنه مشوَّش لنظم الكلام واتساقه، وهى – فى رأيى – مبالغة؛ إذ لا تأثير على نظم الكلام ونسقه إن أعربت (شديد العقاب) صفة أو بدلاً، وإنما يؤثِّر الموقع الإعرابى للكلمة فى المعنى لا فى التناسق، والانتظام اللفظى، وإنما هى حساسية زائدة من البيضاوى[2].

4) وفى تفسير قوله جَلَّ شأنه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: 166] فإن البيضاوى يُشير إلى أن (وتقطعت بهم الأسباب) يُحتمل أن تكون الواو للعطف، والجملة معطوفة على (تبرأ)، أو أن تكون الجملة معطوفة على (رأوا) الذى يعربه حالاً والواو فيه حالية؛ وهو يختار الأول، وعلته أن المعنى عليه يكون أوضح وأشد ظهورًا[3]. ولست مع البيضاوى فى اختياره؛ إذ التقدير على الإعراب الأول، إذ تبرأ المتبوعون من تابعيهم وتقطَّعت بهم سُبل النجاة حالة رؤيتهم العذاب، أما على الإعراب الثانى فالتقدير: إذ تبرأ المتبوعون من تابعيهم حالة رؤية العذاب وحالة تقطُّع الأسباب، فاجتماع رؤية العذاب وتقطُّع أسباب النجاة دافعان قويان للتبرؤ[4].

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 334.

(2) يذكر الفراء: أنها كلها نكرات صارت كلها معارف حين نعت بها لفظ الجلالة [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 3/ 5].. ويرى النحاس أن (غافر الذنب وقابل التوب) يمكن أن تكونا معرفتين فهما نعتان، ويمكن أن تكونا نكرتين فتعربان بدلين، وأما (شديد العقاب) فهو بدل لا غير [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 4/ 26]. فهو لا يعبأ بما يراه البيضاوى ومن قبله الزَّمخشرى من تشويش النظم بناء على التقدير الإعرابى [انظر: الكشاف 3/ 413].

(3) انظر: الأنوار 1/ 99.

(4) لم يزد كلّ من الزَّمخشرى والفخر الرازى على القول بأن (انقطعت) معطوف على (تبرأ) [انظر: الكشاف 1/ 327، مفاتيح الغيب 2/ 625].. ولا يبعد أن يكون المعنى على ما ذكروا بتقدير: حين تبرأ المتبعون من تابعيهم وتقطَّعت بينهم الصلات وأسباب المودة حين رأوا جميعًا العذاب.

5) وحين يفسِّر قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30] فإنه يُشير إلى قراءة التنوين فى (عُزير) على أنه عربى مبتدأ خبره (ابن) وليس صفة له، أما على قراءة حذف التنوين فإن علته إمَّا أنه لمنع الصرف للعلمية والعجمة، أو لالتقاء الساكنين، وإمَّا لأنه وصف والخبر محذوف تقديره: معبودنا أو صاحبنا. وهو يرفض هذا الوجه ويصفه بالزيف، وعلته فيه أنه تسليم بنسب (عُزير) وبُنوته لله مع إنكار هذا الخبر المحذوف[1]. وصحيح أن هذا التقدير الذى يرفضه إنما هو على لسان اليهود واعتقادهم ولا يلزم المسلمين شىء منه، ولكن استبعاد هذا الوجه – فى رأيى – أبعد عن اللبس والشُّبهة[2].

6) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49] يُشير البيضاوى إلى قراءتى النصب والرفع فى (كل)؛ فالأولى على تقدير فعل مضمر محذوف يفسِّره المذكور، أمَّا على قراءة الرفع فإن (خلقناه) يحتمل أن يكون خبرًا وأن يكون نعتًا. وهو يرجح الأول لِمَا فيه من مطابقة القراءة المشهورة بالنصب فى الدلالة على أن كل شىء مخلوق بقدر، ثم يعلل اختيار قراءة النصب بما فيها من النص الصريح على ما هو المقصود الحقيقى من معنى الآية الكريمة[3]. وسياق الآيات يؤيد صدق ما يراه البيضاوى من أن جميع المخلوقات كائنة بقدر مُحكم وتقدير دقيق[4].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 402.

(2) يرى ابن خالويه أنه نوَّن لإضافته إلى غير أبيه مع قلة الاستعمال، ومن لم ينوَّن فلمنعه من الصرف وإن كان مصغر اللفظ [انظر: إعراب القراءات السبع؛ لابن خالويه 1/ 236 – 237].. وأجاز العكبرى فى إعراب (ابن) وجوهًا أخرى؛ كأن يكون بدلاً أو عطف بيان، وأن يكون (عُزير) خبر مبتدأ محذوف تقديره: معبودنا أو صاحبنا، وهو من القائلين بإعراب (ابن) صفة لعُزير، والخبر محذوف تقديره: صاحبنا أو معبودنا [انظر: التبيان 2/ 640، وإعراب النحاس 2/ 210، وتفسير القرطبى 8/ 110].

(3) انظر: الأنوار 2/ 442.

(4) يرجِّح العكبرى قراءة النصب لِمَا فيها من الدلالة على عموم الخلق، بخلاف قراءة الرفع التى لا تدل على العموم وإنما تفيد أن كل شىء مخلوق فهو بقدر [انظر: التبيان 2/ 1196].. أما ابن جنى فإنه يرجِّح قراءة الرفع؛ ويصفها بأنها أقوى، وعلته فى ذلك أن هذا من مواضع الابتداء وأن مذهب الجماعة على الرفع فى مثل هذا [انظر: المحتسب 2/ 300، وسيبويه 1/ 148].

7) وفى تفسير قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: 30] يذكر البيضاوى قراءة (تود) فى الآية وأن (يوم) عليها منصوب على الظرفية بـ (تود)، أو بفعل مضمر بقدره اذكر، و(تود) عندئذٍ حال من الضمير فى (عملت)، أو خبر (ما عملت من سوء)، وعلى هذه القراءة لا تكون (ما) شرطية، لارتفاع (تود)، بل هى موصولة، أمَّا على قراءة (ودَّت) فيجوز كونها شرطية، ولكنه يرجِّح كونها موصولة خبرية، لكونها أوقع فى المعنى؛ لأن ذلك يكون حكاية واقع كائن.. أما على الشرطية فهو إنشاء قد لا يقع، ولكونه أوفق للقراءة المشهورة؛ إذ المعنى عليها أشد وضوحًا[1]. وهى علة معنوية لاختيار نحوى كما ترى[2].

8) وحين يفسِّر قوله جَلَّ شأنه: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: 4] فإن البيضاوى يرفض أن تكون الجملة فى الآية المذكورة جواب القَسَم فى مطلع السور، ويرجِّح عليه أن تكون دليل الجواب المحذوف، وهو يعلِّل ذلك بأن سياق الآيات فى السورة يوضِّح أن قصة أصحاب الأخدود ليست مسوقة لذاتها، إذ ليست هى المستهدفة هنا، وإنما هى مسوقة لتحقيق هدف آخر؛ وهو تثبيت المؤمنين على ما يلقونه من أذى كفار مكة، وتذكير هؤلاء المؤمنين بما جرى على من قبلهم من مؤمنى الأمم السابقة الذين أُلقوا فى ذلك الأخدود.. ويقدر البيضاوى

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 155.

(2) وما ذكره الزَّمخشرى والفخر الرازى لا يُخالف ما ذكره البيضاوى من منع شرطية (ما) لارتفاع (تود) وإجازته على قراءة (ودت) وترجيح كونها موصولة؛ ليكون ما ذُكر فى الآية من حكاية حال كائنة، بخلاف ما لو كانت (ما) شرطية [انظر: الكشاف 1/ 423، مفاتيح الغيب 2/ 171].. ويجيزه العكبرى استنادًا إلى جواز الرفع والجزم للجواب إن كان فعل الشرط ماضيًا (عملت من سوء)؛ حيث لم يظهر الجزم فيه [انظر: التبيان 1/ 252 – 253]. ولا خلاف فى إجازة شرطية (ما) عندئذ كقوله:

وإن آتاه خليل يوم مسبغة يقول لا غائب ما لى ولا حرم

برفع (يقول) [انظر: أوضح المسالك 4/ 207، شرح التصريح 2/ 249، شرح الأشمونى 4/ 7].

الجواب المحذوف بأنه: لعن كفار لعن أصحاب الأخدود[1]. فهو يرفض الحكم النحوى – كما رأينا – استنادًا إلى المعنى السياقى للسورة[2].

ولعلَّ فيما أوردته من نماذج ما يكفى لبيان احتفاء البيضاوى بالمعنى وجعله إياه المرجع الأول فى قبول الرأى النحوى والوجه الإعرابى وترجيحه، أو رفضه له وإضعافه، وما لم نذكره كثير لمن يريد الاستزادة[3].

جـ – ما يستبعده لتكلُّفه أو عدم فصاحته :

وقد يتدخل البيضاوى فيما يعرض له من الآراء النحوية أو الأوجه الإعرابية ليستبعد منها ما يرى فيه تكلُّفًا أو تعسفًا فى تأويل ما تضمنته الآيات من المعانى، وربما استبعده لعدم فصاحة القول به، ومن ذلك:

1) فى تفسيره قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: 1] يرى أن (غير مُحلى الصيد) حال من الضمير فى (لكم)، أو من واو الجماعة فى (أوفوا)، ويستبعد إعرابه استثناء، ويُعلله بأن فيه تعسُّفًا[4]، فإنك لو جعلت (غير) حالاً لكان المعنى: أُحلت لكم بهيمة الأنعام إلَّا ما يتلى

---

(1) انظر: أنوار التنزيل 2/ 584.

(2) نقل أبو جعفر النحاس اختلاف العلماء فى جواب القسم فى السور؛ فمنهم من ذكر أنه محذوف، ومنهم من قال: إنه على التقديم والتأخير؛ أى قُتل أصحاب الأخدود والسماء ذات البروج، ومنهم من قدر حذف اللام؛ أى لقتل أصحاب الأخدود، ومنهم من قال: الجواب فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج:12]، ومنهم من قال: هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾[البروج: 10] [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 5/ 191 –192].. والفراء على أن (قُتل أصحاب الأخدود) هو الجواب على إضمار اللام [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 3/ 253].. ونقل القرطبى كثيرًا من الآراء فى جواب القسم، وكأنه اختار ابن الأنبارى بأن الجواب محذوف وتقدير الكلام: والسماء ذات البروج لَتُبْعَثُنَّ [انظر: تفسير القرطبى 19/ 275].

(3) انظر مثل هذا فى: الأنوار: 1/ 20، 244، 290، 471، 2/ 4، 208، 514، 599 وغيرها.

(4) انظر: الأنوار 1/ 253.

عليكم منها حالة تحريمكم الصيد وأنتم حُرم، وهو معنًى سائغ لا تكلّف فيه، أمَّا إن جعلته استثناء فيكون تقدير المعنى: أُحلت لكم بهيمة الأنعام إلَّا ما يتلى عليكم منها إلَّا أن تحلوا الصيد وأنتم حُرم، فإن الاستثناء من المحظور إباحة له[1].

2) وعند تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: 52] يُشير البيضاوى إلى أن (فتطردهم) جواب النفى، وأن (فتكون من الظالمين) جواب النهى، ويستبعد إعرابه معطوفًا على (فتطردهم) على وجه التسبُّب؛ ويرى أن فيه نظرًا[2]، إذ ليس كونه من الظالمين مسببًا عن قوله: (ما عليك من حسابهم من شىء وما من حسابك عليهم من شىء) وهو ما انتصب المعطوف عليه (فتطردهم) فى جوابه، وإنما كونه من الظالمين مسبَّب عن قوله (ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى).. وهو ما يذكره عامة النّحاة[3].

3) وفى تفسير قوله جَلَّ وعلا: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:4] يذكر البيضاوى أن (هم قائلون) حال معطوفة على الحال السابقة (بَيَاتًا). وهو يُعلل حذف الواو منها لاستثقال اجتماع حرفى عطف، فواو الحال هى للعطف فى الأصل

---

(1) اكتفى الزَّمخشرى بالقول: بأن (غير) منصوب على الحال من (لكم)، ونقل عن الأخفش جواز انتصابه على الحال كذلك من فاعل (أوفوا) [انظر: الكشاف 1/ 591]... وهو ما ذكره العكبرى والنحاس أيضًا [انظر: التبيان 1/ 415، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 4].. وينقل القرطبى إعراب البصريين (غير) وما قبله مستثنى من بهيمة الأنعام، وقيل: إنه مستثنى من (إلا ما يُتلى عليكم) فيكون مستثنى من المحظور؛ لأن (إلا ما يُتلى عليكم) مستثنى من الإباحة... وهذا وجه ساقط لأن فيه إباحة الصيد فى الإحرام [انظر: تفسير القرطبى 6/ 38 – 39، وانظر إعراب الآية فى: البحر المحيط 3/ 416].

(2) انظر: الأنوار 1/ 302.

(3) أجاز الزَّمخشرى العطف ووجهه: بأن كونه من الظالمين مسبّب عن طردهم [انظر: الكشاف 2/ 22].. بينما يرى العكبرى: أن (فتكون) جواب النهى [انظر: التبيان 1/ 499].. وقد نص على ذلك غير واحد من العلماء [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 68، تفسير القرطبى 6/ 407، أوضح المسالك 4/ 184].

استُعيرت للدلالة على اتصال الجملة الحالية بصاحبها، ويرفض القول: بأنها حُذفت اكتفاء بالضمير (هم)... لأنه فى رأيه – غير فصيح[1]، وإن أجاز بعضهم أن تقول: جاءنى زيدٌ هو فارس[2].

4) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: 185] يورد البيضاوى قراءتين برفع (شهر) ونصبه، وخرَّج الأولى على أن (شهر) مبتدأ خبره ما بعده، أو خبر لمبتدأ محذوف بتقدير: ذلكم شهر رمضان، أو على أنه بدل من الصيام، بتقدير حذف مضاف؛ أى كُتب عليكم الصيام، صيام شهر رمضان.. أما قراءة النصب فخرَّجها على أن (شهر) مفعول به لفعل محذوف تقديره: صوموا شهر رمضان، أو بدل من (أيامًا معدودات)، أما نصبها على أنها مفعول به لقوله (وأن تصوموا) فهو ضعيف[3]، ولعلَّ ضعفه راجع إلى الفصل بين الفعل ومفعوله بخبر المصدر المؤول، فقولك: أن تقرأ خير لك كتب التراث... فإن فيه تكلفًا وسماجة[4].

---

(1) انظر: أنوار التنزيل 1/ 331 – 332.

(2) يرى الفراء أن الواو حُذفت لاستثقال نسق على نسق، فحذفوا الواو ويجوز ذكرها [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 372].. وخطَّأه الزَّجَّاج مبيِّنًا على أن العلة هى الاكتفاء بالضمير إذ تقول: جاءنى زيد راكبًا أو هو ماشى [انظر قول الزَّجاج فى: تفسير القرطبى 7/ 160].. ويرفض الزَّمخشرى فى مثل هذا التركيب حذف الواو إذ لا تقول: جاءنى زيد هو راكب، وأجازه إن عطف على حال قبله لئلا يجتمع عاطفان؛ أما فى غير ذلك فهو كلامٌ خبيث [انظر: الكشاف 2/ 67].

(3) انظر: الأنوار 1/ 105.

(4) أجاز هذا الوجه كلّ من الفراء والزَّمخشرى [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 112، الكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 336].. وقد أغفل العكبرى ذكر هذا الوجه ألبتة [انظر: التبيان 1/ 152 – 153].. وقد أنكر أبو جعفر النحاس هذا الوجه الإعرابى لدخوله عندئذٍ فى الصلة، ولِمَا فيه من الفصل بين الصلة والموصول [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 287].. ونقل الفخر الرازى الاعتراض على نصب (شهر رمضان) بقوله: (وأن تصوموا) للفصل بين المبتدأ والخبر وهما كالشىء الواحد بكلام كثير، إذ التقدير عليه: وأن تصوموا شهر رمضان الذى أُنزل فيه القرآن خير لكم [(انظر: مفاتيح الغيب 3/ 75، وتفسير القرطبى 2/ 298].

5) وفى تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُّمُونِى يُوسُفَ ﴾ [يوسف: 80] فهو يرفض – من بين أوجه كثيرة ذكرها – أن يعرب (من قبل) خبرًا عن (فرَّطتم)، وعلته فى ذلك أن (قبل) إن وقعت خبرًا أو صلة فلا يجوز قطها عن الإضافة، لأن ذلك ينقصها، وهو ما عناه بقوله: (وفيه نظر)[1]. ولعله يعنى بنقص ما كان مثل (قبل) مما الأصل فيه الإضافة، أن المضاف إليه يكون فى مثله كأحد ركنى الجملة أو كالجارّ والمجرور فى شبه الجملة لا يستقيم الكلام ولا يتم معناه بدونه، فكما لا تقول: هنأت من أخوه... دون أن تقول: ناجح، فكذا لا تقول: اللقاء من قبلُ.. دون أن تقول: من قبل الظُّهر مثلاً[2].

6) وعند تفسيره قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: 67] فهو يعرب (قَوَامًا) خبرًا ثانيًا لكان.. أو حال مؤكدة.. ويضيف قولاً ثالثًا: بأن يكون الخبر (بين ذلك) لغوًا، فيكون (قَوَامًا) هو الخبر وحده.. ثم ينقل قولاً رابعًا: بأن يكون (بين ذلك) اسم (كان) و(قَوَامًا) خبرها. وإنما بُنى (بين) على الفتح لإضافته إلى غير متمكن ولكنه ينكر هذا القول ويضعِّفه، لأن (بين ذلك) هو القوام والوسط، فكأنه أخبر بالشيء عن نفسه[3]. يعنى أن المعنى عليه يكون: وكان القوام قوامًا، وهو غير مقبول قطعًا[4].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 492.

(2) يرى الزَّمخشرى أن (ما) فى موضع رفع، وأن خبرها الظرف (من قبل) [انظر: الكشاف 2/ 337]... وهو يكاد يكون ما ذهب إليه القرطبى القائل: بأن (ما) إن كانت مصدرية فهى فى موضع رفع بالابتداء، وخبرها الفعل أو الوصف المضمر الذى تعلَّق به (قبل) والتقدير: تفريطكم فى يوسف واقع من قبل [انظر: تفسير القرطبى 9/ 247].. ويرى العكبرى أن (قبل) لا تكون خبرًا أو صلة إذا قطعت عن الإضافة؛ لأنها تكون عندئذ ناقصة [انظر: التبيان 2/ 742].. بينما يرى أبو حيَّان أن أحسن الأوجه فيها أن تكون زائدة [انظر: البحر المحيط 5/ 336].

(3) انظر: الأنوار 2/ 147.

(4) يكتفى العكبرى بإعراب (قَوَامًا) خبرًا لكان، واسمها محذوف تقديره: وكان الإنفاق قَوَامًا، أو أن (قَوَامًا) حال و(بين ذلك) هو الخبر [انظر: التبيان 2/ 991].. وقد علَّل الفراء ما ذكره من اسمية (بين ذلك) وخبرية (قَوَامًا) وعدم رفعه (بين) لكثرة الاستعمال والإضافة إلى غير متمكن [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 2/ 272]. ولعلَّ الفراء يرى اختلاف المعنيين على تقديره: وكان بين الإسراف والتقتير سدادًا ومبلغًا [انظر: اللسان (قوم)، والقاموس المحيط (القوم)].

7) وعند تفسيره قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ:3] يرى البيضاوى أن (أصغر) و(أكبر) مرفوعان بالابتداء، وخبرهما الجار والمجرور (فى كتاب)، والاستثناء مفرَّغ، وهو قول لا تُشوبه شائبة، أما أن يُقال إنهما بالرفع معطوفان على (مثقال) وبالفتح – على أنهما اسما (لا) النافية للجنس – معطوفان على (ذرة) وإنما فُتحا لمنع الصرف، على أن المعنى لا يعزب عن الله شىء ولا أصغر من مثقال ذرة ولا أكبر منها إلَّا وهو مسطور فى اللوح المحفوظ... فهو قول يمنعه الاستثناء؛ لأن ما فى اللوح المحفوظ داخل فى عِلم الله لا محالة. ثم يبين أنَّ ذلك الوجه يجوز بشرطين؛ الأول: أن يجعل الضمير فى (عنه) للغيب، والثانى: أن يجعل ما فى اللوح المحفوظ خارجًا عن الغيب لظهوره للمطالعين حين يشاء الله عَزَّ وَجَلَّ. وعلى هذا يكون المعنى: لا ينفصل عن الغيب مثقال ذرة ولا أصغر منها ولا أكبر إلَّا مسطورًا فى اللوح المحفوظ يُظهره للمطالعين صاحب الغيب حين يشاء[1]. ومن الواضح أن البيضاوى يختار القول الأول بالرفع على الابتداء لوضوحه وعدم حاجته إلى شروط، بخلاف الثانى الذى هو أعقد تأويلاً وأشد تكلُّفًا[2].

د – ما لا يتدخل فيه بترجيح أو إضعاف:

وقد يقف البيضاوى موقف المحايد مما يعرضه من الأقوال والآراء النحوية والأوجه الإعرابية؛ بل يسردها سردا، ويعدِّدها للقارئ – على كثرتها أحيانًا – دون أن يُدلى فيها برأيٍ يؤيد أو يُعارض شيئًا منها، ومن ذلك:

---

(1) انظر: أنوار التنزيل 2/ 255 – 256.

(2) لم يوافق البيضاوى فيما قاله به إلَّا الزَّمخشرى الذى نقل عنه البيضاوى [انظر: الكشاف 3/ 279 – 280].. وعامة المعربين على أن (أصغر) و(أكبر) معطوفان بالرفع على (مثقال)، وبالجر على (ذرة) [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 332، معانى القرآن؛ للفراء 2/ 251، التبيان؛ للعكبرى 2/ 1062، تفسير القرطبى 14/ 249]. ولا أرى مانعًا فيما قاله به الجماعة من أن المعنى: لا يغيب عن علم الله شىء كبُر أو صغُر إلَّا وهو مسطور فى اللوح المحفوظ.

1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 24] يذكر البيضاوى قول سيبويه باقتضاب (لن)، وتردد الخليل بين اقتضابه فى رواية عنه، وتركبه من (لا أن)، فى الرواية الأخرى، وقول الفراء بأن أصله (لا)، فأُبدلت الألف نونًا[1]. دون أن يتدخل هو بترجيح أحدها أو إضعافه[2].

2) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: 73] يذكر أن تاء الإقامة المعوَّضة عن إحدى الألفين قد حُذفت لقيام المضاف إليه مقامها[3]، فقوله (إحدى الألفين) يعنى بهما عين المصدر وَأَلِفَه فى (إقوام) التى أعلت بالنقل والقلب فصارت (إقا ام). ومعروف أن سيبويه يختار حذف ألف المصدر، والأخفش يختار حذف العين، ولكلّ منهما أسبابه التى ذكرتها كتب التصريف[4].

3) وحينما يُفسر قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 58] فإنه يتناول لفظة (خطايا) عند الخليل وسيبويه، وما حدث لها عند كليهما من إبدال وإعلال تفصيلاً[5]– ومع ذلك فلم يُشر إلى اختياره أحد القولين[6].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 40.

(2) انظر: آراء العلماء فى (لن) فى: [سيبويه 1/ 135، 3/ 5]، الجنى الدانى؛ للمرادى، ص270 – 272، مغنى اللبيب؛ لابن هشام 1/ 221، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 150، الكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 248، الحروف العاملة فى القرآن الكريم؛ ص 108 وما بعدها].

(3) انظر: الأنوار 2/ 35.

(4) انظر إعلال مصدر الأفعال والاستفعال من الأجوف، وخلاف النحاة فى حذف أحد الألفين فى: [شرح الرضى على الشافية 1/ 165، أوضح المسالك 4/ 403، شرح التصريح 2/ 394، شرح الأشمونى 4/ 322 – 323].

(5) انظر: أنوار التنزيل 1/ 64.

(6) انظر فى أصل (خطايا) وما جرى فيها من إبدال وإعلال: [سيبويه 4/ 377، 390، أوضح المسالك 4/ 379 – 382]، وانظر تفصيل الخلاف بين سيبويه الخليل فى: [شرح التصريح 2/ 371، شرح الأشمونى 4/ 291].

4) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1-2] أورد فى (الم) وجهين: أن يكون مبتدأ، وأن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف.. وفى (ذلك) وجهين: أن يكون خبرًا عن (الم)، وأن يكون بدلاً منه.. وفى (الكتاب) وجهين: أن يكون صفة (ذلك) على أن خبر (الم)، وأن يكون صفته يجعله بدلاً.. وفى (لا ريب) وجهين: أن تكون (لا) نافية للجنس و(ريب) اسمها فى محل نصب، أو تكون (لا) عاملة عمل ليس و(ريب) اسمها مرفوع على قراءة الرفع.. وفى (فيه) وجهين: أن يعرب خبر (لا) التى لنفى الجنس فى محل رفع، أو خبرها فى محل نصب إن جُعلت عاملة بمحل ليس، وأن تعرب صفة للريب و(للمتقين) خبره، أو أن خبر (لا) محذوف.. وفى (هدى) إعرابين: النصب على الحالية أو رفع على الابتداء وخبره (فيه).. وأضاف إلى (ذلك الكتاب) وجهًا جديدًا: وهو أنهما مبتدأ وخبر أو صفته وما بعده خبره، والجملة خبر (الم) [1]. ومع كثرة ما ذكره من أوجه إعرابية، فإنه لم يرجِّح أو يضعِّف واحدًا منها[2].

5) وعندما يفسِّر قوله جَلَّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: 257] فإنه يذكر لجملة (يخرجهم من الظلمات إلى النور) ستة أوجه إعرابية هى: أن يكون خبرًا ثانيًا للفظ الجلالة، أو أنها حال من الضمير فى (ولى) أو حال من (الذين آمنوا)، أو حال من الخبر والموصول معًا، أو استئناف مبين للجملة السابقة عليها، أو استئناف مقرر لمعنى الولاية[3]. ومع ذلك فإن البيضاوى لم يرجِّح واحدًا من هذه الأوجه الستة أو يضعِّف آخر[4].

---

(1) انظر: أنوار التنزيل 1/ 16 – 17.

(2) لم يرجِّح أكثر من اطَّلعت على كتبهم شيئًا من هذه الأوجه [وانظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 178، الكشاف 1/ 110 – 111، التبيان 1/ 14 – 16].. ويقول الفخر الرازى بعد عرضه هذه الأوجه: والذى هو أرسخ عرقًا فى البلاغة أن يضرب عن هذا المجال صفحًا، وأن يُقال إن قوله (الم) جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) ثالثة، و(هُدًى للمتقين) رابعة [مفاتيح الغيب 1/ 384].

(3) انظر: الأنوار 1/ 135.

(4) لم يرد إعراب هذه الآية عند كثير ممن اطَّلعت على كتبهم [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 331، الكشاف 1/ 387، مفاتيح الغيب 3/ 553 – 557، تفسير القرطبى 3/ 282].. =

6) وعند تفسيره قول المولى عَزَّ وعلا: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: 25] يذكر البيضاوى جواز إعراب (وأخى) بالرفع والنصب والجر، فالرفع بالعطف على الضمير المستتر فى (لا أملك)، أو بالعطف على محل إن مع اسمها، ومحلهما الرفع بالابتداء، والنصب إمَّا على العطف على (نفس) وهو مفعول (أملك)، أو بالعطف على اسم (إنّ) وهو ياء المتكلم، والجر عند الكوفيين بالعطف على الضمير المجرور بالإضافة فى (نفسى) [1]. فقد أورد لها خمسة أوجه إعرابية؛ ومع ذلك فلم يُشر إلى تقوية وجه منها أو إضعاف آخر [2].

7) وفى تفسيره قول الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: 151] فإنه يُجيز فى (ما) ثلاثة أوجه: أن تكون مصدرية، وأن تكون موصولة، وأن تكون استفهامية.. وأجاز فى المصدر المؤول (ألا تشركوا) خمسة أوجه: النصب على الإغراء بـ(عليكم)، وعلى أنه بدل من (ما) إن جُعلت موصولة، أو بدل من عائدها المحذوف على تقدير (لا) زائدة، أو الجر بتقدير اللام؛ أى لئلا تُشركوا.. وأجاز فى الجار والمجرور (عليكم) ثلاثة أوجه: أن يكون متعلقًا بـ (حرَّم)، أو متعلقًا بـ (أتل)، أو أنه للإغراء بمعنى:

= واكتفى العكبرى بالقول: بأنه يجوز فى (يُخرجهم) أن يكون خبرًا ثانيًا، أو حالا من الضمير فى (وَلِى) [انظر التبيان 1/ 206].

(1) انظر: أنوار التنزيل 1/ 262.

(2) ذكر الزَّمخشرى هذه الأوجه الخمسة مع إضعافه القول بالعطف على الضمير المجرور فى (نفسى) [انظر: الكشاف 1/ 605].. وقد ذكر النحاس الأوجه الأربعة خلا وجه الجر بالعطف على الضمير المجرور فى (نفسى) [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 15].. وهذه الأوجه الأربعة هى ما ذكره القرطبى واكتفى به [انظر: تفسير القرطبى 6/ 127].. وذكر العكبرى وجهًا آخر فى الرفع وهو: أن يعرب (أخى) مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وأخى كذلك، ولم يذكر من أوجه الرفع العطف على محل (إن) مع اسمها، وكذا لم يذكر وجه الجر بالعطف على الضمير المجرور [انظر: التبيان 1/ 431]. وهو منه غريب؛ إذ هو كوفى النزعة.

الزموا[1]. فقد أجاز فى كلمات الآية أحد عشر وجهًا إعرابيًّا دون ترجيح أحدها أو إضعاف غيره[2].

ومثل ذلك كثير فى تفسير البيضاوى لمن أراد أن يستزيد منه[3].

(1) انظر: أنوار التنزيل 1/ 326 – 327.

(2) ذكر الزَّمخشرى هذه الأوجه كلها دون أن يرجِّح أو يضعِّف واحدًا منها [انظر: الكشاف 2/ 61].. ومثله فى ذلك أبو جعفر النحاس [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 106].. واختار الفراء أن تكون (لا) للنهى، لوجود ما يُماثلها فى الآية [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 364]؛ وهو يعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم﴾ [الأنعام:151] وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ [الأنعام:151] وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ﴾ [الأنعام:151].. واختار القرطبى كون (ما) موصولة دون إشارة إلى احتمال كونها مصدرية أو استفهامية [انظر: تفسير القرطبى 7/ 130].

(3) هذه النماذج أكثر من أن تُحصى فى تفسير البيضاوى وإليك بعضها: 1/ 98، 149، 293، 380، 2/ 40 – 41، 69 – 166، 285 وغيرها.

6 – تعديده الأدلة على الحُكم النحوى :

مما يتسم به التناول النحوى عند البيضاوى فى تفسيره سمة جمع الأدلة العديدة على الحُكم النحوى الواحد، وهى سمة ليست غالبة عليه فى الحقيقة، وإنما هى تبرز أحيانًا وتختفى أكثر الأحيان.

ولعلَّ حرصه ذاك على جمع الأدلة على ما يورده من أحكام النحو يصدر عن رغبة صادقة فى تأكيد تلك الأحكام، سعيًا إلى تثبيت ما يترتب عليها من المعانى؛ التى هى شغله الشاغل وهدفه الأصيل من تفسيره.

وهو قد يسوق لتأكيد الحُكم النحوى أدلة من علم النحو، ولكنه كثيرًا ما يستدل عليه بما يتضمنه سياق الآيات من المعانى، ولكنها تتضافر جميعًا عنده لتحقيق ما يستهدفه منها؛ وهو تثبيت المعنى فى ذهن القارئ لتفسيره وتعميقه فى نفسه– **ومن أمثلة ذلك :**

1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 145] يقول البيضاوى: «... (إنك إذًا لمن الظالمين) وأكَّد تهديده وبالغ فيه من سبعة أوجه؛ أحدها: الإتيان باللام الموطئة للقسم.. ثانيها: القسم المضمر.. ثالثها: حرف التحقيق، وهو (إن).. رابعها: تركيبه من جملة فعلية وجملة اسمية.. خامسها: الإتيان باللام فى الخبر.. سادسها: جعله من الظالمين، ولم يقل إنك ظالم؛ لأن فى الاندراج معهم إيهامًا بحصول أنواع الظلم.. وسابعها: التقييد بمجىء العلم تعظيمًا للحق المعلوم، وتحريضًا على اقتفائه، وتحذيرًا من متابعة الهوى، واستفظاعًا لصدور الذنب من الأنبياء» [1]. فقد ساق هذه الأدلة السبعة تأكيدًا لمعنى بلاغى فى الآية الكريمة؛ وهو معنى التهديد.

ومن هذه الأدلة السبعة خمسة أدلة نحوية، ودليلان من معنى الآية وسياقها، ولعلَّه يعنى

---

(1) الأنوار 1/ 93.

بالقسم المضمر فى الدليل الثانى: فعل القَسَم والمقسم به على تقدير: وأُقسم بعزتى وجلالى لئن اتَّبعت أهواءهم[1].

2) عند تفسيره قولـه جَـلَّ وعـلا: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الروم: 57] يقول البيضاوى: «... وقرأ الكوفين بالياء، لأن تأنيثها غير حقيقى، وقد فصل بينهما» [2]. فقد ساق على صحة قراءة الكوفيين بالياء فى (ينفع) ثلاثة أدلة: «الأول: أن المعذرة بمعنى العذر، فهو مذكَّر فى المعنى وإن كان مؤنثًا باللفظ.. وثانيها: أن التأنيث فى (معذرة) غير حقيقى بل هو مجازى، فيجوز تذكير الفعل معها وتأنيثه.. وثالثها: وجود فاصل بين الفعل (ينفع) وفاعله (معذرتهم) بالمفعول به (الذين ظلموا)؛ وهو ما يؤكد جواز تذكير الفعل وتأنيثه»[3].

3) وحين يفسِّر قولـه جَـلَّ شـأنه: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: 16] يقول البيضاوى: «... ورفع نافع (مثقال) على أن الهاء ضمير القصة، و(كان) تامة، وتأنيثها لإضافة المثقال إلى الحبة؛ كقول الشاعر:

*** كما شرقت صدر القناة من الدم *** [4]

---

(1) لم يتعرض بعض المفسرين إلى هذه الوجوه ألبتة [انظر: الكشاف 1/ 321].. وذكر غيره بعض الوجوه المعنوية مما ذكره البيضاوى دون الوجوه النحوية [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 269 – 270، مفاتيح الغيب 2/ 511 – 512، معانى القرآن؛ للفراء 1/ 84، تفسير القرطبى 2/ 167].

(2) أنوار التنزيل 2/ 224 – 225.

(3) أشار الزَّمخشرى إلى قراءتى التاء والياء فى (ينفع) دون تعليل أو استدلال على شىء مما ورد بالآية [انظر: الكشاف 3/ 227].. وهو ما فعله ابن مجاهد [انظر: السبعة؛ لابن مجاهد، ص509].. وكذا فعل القرطبى [انظر: تفسير القرطبى 14/ 50].. أما العكبرى فقد سبق البيضاوى إلى ما ذكره فى الآية من تعليلات وأدلة [انظر: التبيان؛ للعكبرى 2/ 1042].

(4) هذا عجز بيت للأعشى وصدره (وتشرق بالقول الذى قد أذعته)؛ وهو فى: ديوانه ص94، وسيبويه 1/ 25، الكشاف 3/ 233، شرح الأشمونى 2/ 248، واللسان (شرق)]؛ والشاهد فيه: تأنيث الفعل (شرقت) لاكتساب الفاعل المذكر (صدر) التأنيث مما أُضيف إليه (القناة).

أو لأن المراد به الحسنة أو السيئة» [1]. فهو يستدل على صحة قراءة نافع برفع (مثقال) على الفاعلية بأنّ (كان) تامة، وكون الهاء فى رؤيتها ضمير القصة... أما تأنيث الفعل مع تذكير الفاعل؛ فقد استدل على جوازه بأنه أُضيف إلى مؤنث وهو (حية)، واستشهد على جواز ذلك بشاهد شعرى، ثم أضاف علة أخرى لجواز تأنيثه؛ وهى أن يكون المراد به الحسنة أو السيئة، أى أنه مؤنث فى المعنى [2].

4) وحين يفسِّر قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21] فإنه يقول: «... والجموع وأسماؤها المحلَّاة باللام للعموم؛ حيث لا عهد، ويدل عليه صحة الاستثناء منها، والتأكيد بما يفيد العموم كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: 30]، واستدلال الصحابة بعمومها شائعًا وذائعًا» [3]. فيسوق ثلاثة أدلة على صحة ما ذهب إليه من أن الجموع وأسماءها المحلَّاة بـ(أل) تُفيد العموم، وهذه الأدلة هى – كما ذكرها – صحة الاستثناء منها، وتأكيدها بما يُفيد العموم والإحاطة، واستشهد عليه بالآية المذكورة، ثم استدلال الصحابة فى أقضيتهم وأحكامهم بعمومها، وهو مما شاع وذاع. والدليلان الأولان من النحو الثالث مما يمكن عدُّه من النقل الشرعى [4].

---

(1) الأنوار 2/ 228.

(2) كل ما ذكره الزَّمخشرى هو أن الفاعل قد أنت لإضافته إلى مؤنث، واستشهد عليه بالبيت السابق [انظر: الكشاف 3/ 233].. وأجاز أبو جعفر النحاس قراءة (التاء) للإضافة المذكورة [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 3/ 284 – 285].. وقد ذكر مثل ذلك الفراء؛ واستشهد كذلك بالبيت السابق [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 2/ 328].. وقد ذكر القرطبى تأنيث الفعل (تكن)؛ واستشهد على جواز تأنيث الفاعل للإضافة مستشهدًا عليه بقول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم

[انظر: تفسير القرطبى 14/ 68].

(3) أنوار التنزيل 1/ 35.

(4) لم أقرأ هذا التعقيب الذى ذكره البيضاوى عند أحد من المفسرين أو المعربين الذين فسَّروا الآية أو أعربوها، وكذا لم يُشر صاحب القاموس المحيط (أنس) ولا صاحب اللسان (نوس) إلى أنه اسم جمع أو إفادته العموم عند إلحاق أل به [انظر: شرح الرضى على الشافية 2/ 201 – 204].

5) وفى تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 23] يرجِّح كون الضمير فى (مثل) راجع إلى (ما نزَّلنا) وهو أوجه من رجوعه إلى و(عبدنا)، ثم يستدل على ذلك بقوله: «لأنه المطابق لقوله تعالى: (فائتوا بسورة من مثله) ولسائر آيات التحدى، ولأن الكلام فيه لا فى المنزَّل عليه، فحقه ألا ينفك عنه، ليتسق الترتيب والنَّظم، ولأن مخاطبة الجم الغفير بأن يأتوا بمثل ما أتى به واحد من أبناء جلدتهم أبلغ فى التحدى من أن يُقال لهم: ليأت بنحو ما أوتى به هذا آخر مثله، ولأنه معجز فى نفسه لا بالنسبة إليه؛ لقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: 88]، ولأن رده إلى عبدنا، يوهم إمكان صدوره ممن لم يكن على صفته، ولا يلائمه قول الله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، فإنه أمر بأن يستعينوا بكل من ينصرهم ويعينهم»[1]. فقد ساق خمسة أدلة متتالية تؤكد ما ذهب إليه من أنَّ الضمير فى (مثله) يرجع إلى المنزَّل؛ وهو القرآن لا إلى (عبدنا) أى الرسول صلوات الله وسلامه عليه[2].

ولعلَّ فيما ذكرناه ما يكفى لإثبات سمة الحرص على حشد الأدلة على الأحكام النحوية التى تعرض له أحيانًا، ولكننا نُكرر ما ذكرناه آنفًا من أن هذه السمة ليست غالبة عليه فى تفسيره، إذ هو – فى أكثر الأحيان – يسوق أحكامه النحوية دون أن يتبعها بما يؤكِّد صحتها من الأدلة.

---

(1) الأنوار 1/ 38 – 39.

(2) ذكر العكبرى عود الضمير على النبى صلوات الله وسلامه عليه وجواز عوده على القرآن [انظر: التبيان 1/ 40].. ويرى الفخر الرازى: أن الضمير فى (مثله) عائد على المنزَّل لا على المنزَّل عليه على سبيل الترجيح من خمسة أوجه ترجع كلها إلى المعنى [انظر: مفاتيح الغيب 1/ 514 – 515].. وهو عين ما ذكره الزَّمخشرى عند تفسيره للآية [انظر: الكشاف 1/ 241 – 243].

7 – آراؤه النحوية الخاصة فى تفسيره :

انفرد البيضاوى ببعض الآراء النحوية التى لم يقل بها غيره من النّحاة، والحُكم على هذه الآراء يستلزم عرضها ومناقشتها بحيدة وموضوعية لا تعرف المحاباة أو التحامل، وهناك ما عثرتُ عليه من هذه الآراء فى تفسيره.

1) عندما فسَّر قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [البقرة: 217] يقول البيضاوى: «...(والمسجد الحرام) على إرادة المضاف؛ أى وصد المسجد الحرام كقول أبى دؤاد :

أكل امرئ تحسبين امرءًا ونار توقَّد بالليل نارا[1]

ولا يحسن عطفه على (سبيل الله)، لأن عطف قوله (وكُفر به) على (وَصَد) مانع منه؛ إذ لا يتقدَّم العطف على الوصول على العطف على الصلة، ولا على الهاء فى (به)، فإن العطف على الضمير المجرور إنما يكون بإعادة الجار»[2].

وقد حصرتُ أقوال غير البيضاوى من المفسرين ومعربى القرآن فى جر (والمسجد الحرام) فوجدتها خمسة أقوال:

الأول: أنه معطوف على قوله (سبيل الله)، وهو قول أكثر العلماء[3]. وقد اعتُرض عليه بأن فيه فصلاً بين الموصول وصلته بما هو أجنبى عنهما[4]... والجواب أن الكُفر والصد عن

---

(1) هذا البيت لأبى دؤاد، وقيل لغيره، وهو من شواهد: [سيبويه 1/ 66، المفصَّل؛ ص 106، شرح ابن يعيش على المفصَّل 3/ 26، الإنصاف، 2/ 473، الهمع 2/ 52 وغيرها]، والشاهد فيه: حذف المضاف لعطفه على مذكور قبله.

(2) أنوار التنزيل 1/ 117.

(3) انظر: إعراب القرآن؛ المنسوب إلى الزَّجَّاج 3/ 852، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 308، الكشاف 1/ 357، مفاتيح الغيب 3/ 300، تفسير القرطبى 3/ 49.

(4) انظر: التبيان 1/ 175، أنوار التنزيل 1/ 117.

سبيل الله كالشىء الواحد فكأنه لا فصل، وكذا فإن (كُفر به) متأخر عن (والمسجد الحرام) وإنما قُدِّم عليه لفرط العناية به[1].

الثانى: أنه معطوف على الهاء فى (به)، وهو قول بعضهم[2]. فإن اعتُرض عليه بأن فيه عطفًا على الضمير المجرور دون إعادة الجار[3]... فالجواب أن مثل ذلك قد ورد فى قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 1] بجرِّ (الأرحام)، ولو أن حمزة حكى هذه اللغة لقُبلت منه، فكيف إذا قرأ بها فى آية من كتاب الله[4].

الثالث: أنه معطوف على قوله: (الشهر الحرام)، وهو قول الفراء[5]. فإن اعتُرض عليه بأن (المسجد الحرام) ليس موضع السؤال، وإنما سؤالهم عن الشهر الحرام[6]... فإنه له أن يقول بأنه قد يكون داخلاً فى السؤال، فكأن القوم كانوا مستعظمين القتال فى الشهر الحرام فى البلد الحرام، فكلاهما عندهم قبيح، فالظاهر أنهم جمعوهما فى السؤال[7].

الرابع: أن يكون (المسجد الحرام) متعلقًا بفعل محذوف تقديره: ويصدون عن المسجد الحرام، وهو قول العكبرى[8]. وقد وصفه بعضهم: بأنه غاية فى الرداءة[9].

الخامس: أن تكون الواو فى (المسجد الحرام) للقسم؛ وهو قول حكاه الفخر الرازى، وذكر: أن النحاة لم يقيموا له وزنًا[10]. والقول الأول – عندى – أصحّ من غيره؛ لأنه الأقرب

---

(1) انظر: مفاتيح الغيب؛ للرازى 3/ 301.
(2) المرجع السابق 3/ 300.
(3) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 308، الكشاف 1/ 357، التبيان؛ للعكبرى 1/ 175.
(4) انظر: مفاتيح الغيب؛ للرازى 3/ 301.
(5) انظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 147.
(6) انظر: التبيان 1/ 175.
(7) انظر: مفاتيح الغيب؛ للرازى 3/ 302.
(8) انظر: التبيان؛ للعكبرى 1/ 175.
(9) انظر: حاشية الكازرونى على تفسير البيضاوى – نقلا عن (النحو وكتب التفسير) 1/ 880.
(10) انظر: مفاتيح الغيب 3/ 302.

إلى المعنى السياقى للآيات، ولعدم حاجته إلى التقدير والتأويل، ولأن ما اعتُرض به عليه ليس بقوى.

أما ما ذهب إليه البيضاوى من أن جر (المسجد الحرام) على تقدير مضاف قبله؛ أى صد المسجد الحرام... فهو قولٌ ضعيف من عدة وجوه:

أولها: أنه لا يُضيف إلى المعنى شيئًا، ولا يُزيده وضوحًا، بل هو على العكس من ذلك فهو يعقِّده، إذ المعنى عليه: قل قتالٌ فيه كبير وَصَدٌّ عن سبيل الله وكُفر به وصد المسجد الحرام، وهو معنى معقَّد وغير مستساغ.

ثانيها: أن البيت الذى استشهد به البيضاوى ليقيس عليه ما قدره حُذف فيه المضاف لتقدُّم مضاف مثله، وهو جائز عند النّحاة[1]، أما الآية فلم يسبق ذلك المضاف الذى يقدره مضاف مثله مذكور.

ثالثها: أنَّ الصد لا يدخل على المصدود عنه بغير جار؛ إذ لا يُقال: صدكم الناس المسجد الحرام، بل يُقال: عن المسجد الحرام[2].

2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: 111] يقول البيضاوى: « (وإن كلا)... وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الإعمال اعتبارًا للأصل (لما ليوفينهم ربك أعمالهم)؛ اللام الأولى موطئة لقسم والثانية للتأكيد، أو بالعكس، و(ما) مزيدة بينهما للفصل»[3].

ومفسرو القرآن ومعربوه من النحاة يجمعون على أن اللام الأولى هى لام (إن) الداخلة على خبرها للتوكيد ، وأنها موطئة للقسم ، أما الثانية فهى لام جواب القسم[4].

---

(1) انظر: المفصَّل؛ ص106، شرحه لابن يعيش 3/ 26، الإنصاف 2/ 473، همع الهوامع؛ للسيوطى 2/ 52، وغيرها، وانظر: النحو وكتب التفسير 2/ 880.

(2) انظر: اللسان (صدد).

(3) الأنوار 1/ 471 – 472.

(4) انظر: معانى القرآن؛ للفراء 2/ 29 – 30، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 304 – 306، إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 294 – 296، التبيان 2/ 716، تفسير القرطبى 9/ 108 – 110.

فما ذهب إليه البيضاوى من جواز عكسهما لم يقل به غيره، **وهو قولٌ لا أجد له وجهًا من الصحة لسببين:**

الأول: أن المعنى على جعل اللام الثانية موطئة للقسم – كما قدَّره الزَّمخشرى –: وإن جميعهم ليوفينهم ربك أعمالهم[1]. ولا أدرى كيف يقدِّره البيضاوى على جعل اللام الأولى موطئة للقسم والثانية للتأكيد، وأين – على مذهبه – لام جواب القسم؟

الثانى: أن هناك اختلافًا كبيرًا بين لام التوكيد الداخلة على خبر (إن) والتى هى لام الابتداء، وبين لام القسم، فالأُولى جائزة الدخول على الخبر أيًّا كان، بخلاف الثانية فإنها تلزم أحيانًا كما إذا دخلت على مضارع مؤكد بالنون؛ حتى قيل: إنها ملازمة للنون[2]. وعليه فلا يجوز وضع إحداهما موضع الأخرى لتغايرهما[3].

3) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ يونس: 67] يقول البيضاوى: «... وإنما قال (مبصرًا) ولم يقل: لتُبصروا فيه، تفرقة بين الظرف المجرد والظرف الذى هو سبب» [4].

فالبيضاوى يرى أن الظرف نوعان: ظرف مجرد مطلق دال على وقوع الحدث فيه؛ كقولك: خرجت صباحًا، وسرت شرقًا.. وظرف سببى يُنسب إليه الحدث على وجه التسبب لوقوعه فيه؛ كقول العرب: ليلٌ قائم، ونهارٌ صائم، يعنون بهما: ليلٌ يقوم فيه المتعبدون، ونهارٌ يصومون فيه. ولعل البيضاوى أول من أشار إلى الفارق المعنوى بين هذين النوعين من الظرف، وإن مسَّ بعضهم النوع الثانى مسًّا رفيقًا يكاد لا يَبين[5].

---

(1) انظر: الكشاف 2/ 295.

(2) انظر: مغنى اللبيب؛ لابن هشام 1/ 190.

(3) انظر: الجنى الدانى؛ ص 136.

(4) الأنوار 1/ 441.

(5) يقول القرطبى فى تفسير قوله تعالى: (والنهار مبصرًا): أى مضيئًا لتهتدوا به فى حوائجكم، والمبصر الذى يبصر، والنهار يبصر فيه، وقال (مبصرا) تجوزًا، وتوسعًا على عادة العرب فى قولهم: ليلٌ قائم، ونهارٌ صائم.. وقال جرير: =

=

لقد لمتنا يا أم غيلان فى السّرى ونمت وما ليل المطى بنائم

وقال قطرب: يقال: أظلم الليل؛ أى صار ذا ظُلمة... وأضاء النهار وأبصر؛ أى صار ذا ضياء وبصر [تفسير القرطبى 8/ 332].